

ماذا نريد؟

ولماذا نعارض آل سعود؟

راكان آل عايض

ماذا نريد؟
ولماذا نعارض آل سعود؟

يا أحرار أمتنا، اتحدوا..

كل المستبدين والانقلابيين والفاستدين والمجرمين في المنطقة العربية البائسة والمقهورة والمأزومة يستمدون قوتهم وحتى تمويلهم من الكيان السعودي الاستبدادي الإقطاعي الوريثي الإجرامي الغاصب، الذي يستمد هو الآخر شرعيته المزعومة والمزيفة، وقوته من خضوع القطيع له، وسيطرته على قبلة ملياري مسلم وثروات جزيرة العرب.

ولا خلاص لهذه المنطقة ما دام هذا الكيان قائماً، تفكيكه هو الحل، وواجبٌ ديني وأخلاقي وإنساني، وضرورة ملحة لكل شعوب المنطقة.

يا عرب، يا مسلمون، يا أهل العقول، لا تنفقوا في آل سعود، احذروا منهم، لا تركنوا إليهم.

إن أول خطوة نحو التحرر والنهضة لشعوب أمتنا، نحو حكم هذه الشعوب لنفسها، هي بالتعاون والتكاتف لتفكيك هذا الكيان الإجرامي الذي لم يسلم منه بشر ولا حجر في هذه المنطقة، بل وحتى في العالم.

يا أحرار أمتنا، اتحدوا في وجه هذا الكيان الغاصب الفاشي، وتعاونوا معنا على تفكيكه واجتثاثه من جذوره.

ماذا نريد؟ تأصيل أسباب المعارضة لآل سعود وتصور للمستقبل

ماذا نريد؟

السؤال كبير رغم أنه يتكون من كلمتين فقط، والإجابة عليه تحتاج إلى شرح طويل ومفصل قد يستغرق عشرات الصفحات. ولكن لا مانع من أن نشير أولاً إلى أهم الأسباب التي تجعلنا نعارض آل سعود وكيانهم الغاصب الذي يُسمى "السعودية"، وتدفعنا للسعي بكل السبل المشروعة لإسقاطهم وتفكيك كيانهم هذا، كي نعرف ماذا نريد بعد ذلك.

١- أولاً: الشرعية؛ أو بالأصح انعدام الشرعية

وبما أن الشرعية لأي سلطة أو نظام أو كيان سياسي مصدرها الشعب أولاً، وفوقها وأساسها التزام تلك السلطة (أو النظام أو الكيان) بالقيم الإسلامية العليا (والتي هي إنسانية، لا يمكن أن يختلف عليها عاقلان من الناس) كالحرية وحق الشعب في حكم نفسه (الشورى) والكرامة والمساواة والعدالة للجميع دون تمييز، وحقوق الإنسان ضمناً، بحيث لا يكفي رضا الناس فقط ليكون النظام أو السلطة شرعية، بل والتزام النظام أو السلطة بتلك القيم والحقوق لجميع أفراد الشعب ولكل إنسان.

لذلك تصبح شرعية أي سلطة سياسية مرهونة بالتزامها
بهذين الأمرين: اختيار ورضا الشعب، والتزامها بقيم
ومبادئ الإسلام الكبرى (الحرية، الشورى، العدالة،
المساواة والكرامة للجميع) وحقوق الإنسان.

ولأن هذه الشرعية منعدمة في الكيان السعودي، بل هو قائم
أصلاً على عدم الاعتراف بالشرعية والحقوق الإنسانية
ومحاربتها، ومن يعترض ينال منه بالسيف الأجرى.
والسيف هو رمز هذا الكيان، رمز حكم التغلب والبطش
والقهر. وأنهم (أي آل سعود) يحكموننا رغماً عنا وبقوة
السلاح، ولا يعيرون أي اهتمام لمسألة خيار الشعب
ورضاه وقراره وحقوقه الإنسانية!

ولأن هذا الكيان بلا شرعية، لم يأتِ باختيار الشعب،
وطبيعي لمن لم يختره الشعب أن لا يعترف للشعب بحقوقه
السياسية والإنسانية، ناهيك عن أن يلتزم بقيم الإسلام
ومبادئه الكبرى (الحرية، الشورى، العدالة، المساواة
والكرامة الإنسانية للجميع)، وهذا وحده سبب كافٍ لرفض
هذا الكيان والثورة عليه والعمل على تفكيكه بكل الوسائل
والسبل الممكنة والمشروعة.

٢- الحكم الوراثي

يستحيل أن تجتمع الشورى والتوريث في نظام سياسي واحد، فالأخير استبداد وتفرد بالحكم والقرار وحصره في نسل واحد دونًا عن بقية أفراد الشعب. والشورى هي مشاركة كل أفراد الشعب في صنع القرار السياسي عن طريق التمثيل النيابي والانتخابات الحرة والنزيهة، هي حكم الشعب لنفسه مسترشدًا بقيم الإسلام وتعاليمه.

لا يوجد حكم "وراثي إسلامي" إطلاقًا، ولا يزعم ذلك سوى جاهل بالإسلام، وهو كمن يقول توجد نار مائية (من الماء)!!! النار نار والماء ماء، الحكم الوراثي وراثي، والإسلامي شوري (والديمقراطية آلية الشورى المعاصرة). الوراثي استبدادي والإسلامي تعددي تشاركي يتم بالاختيار والقبول.

فجاء الإسلام إذًا بالشورى ولم يأتِ بالتوريث، بل حارب هذا الأخير وجعل من يتبناه خارجًا عن إطار مبادئ الإسلام ورسالته ومقاصده.

وهذا سبب آخر لرفض ومحاربة كيان آل سعود الوراثي الإقطاعي، حيث الناس فيه كالمتاع لا قيمة لهم، يتوارثونهم أمراء وملوك آل سعود واحدًا بعد الآخر في غياب تام لأي

حضور سياسي لهذا الشعب (المُسعود) المستعبد والمقهور،
مسلوب الإرادة والكرامة والحقوق.

٣- فرض الهوية السعودية

من المعروف أن حدود هذا الكيان السعودي تسيطر على
معظم جغرافية الجزيرة العربية، وعندما نقول الجزيرة
العربية أو جزيرة العرب أو شبه الجزيرة العربية أو شبه
القارة العربية، فلا يساورنا شك عن هوية سكان وأهل هذه
الجغرافيا الشاسعة، فهم العرب بكل قبائلهم. وهذه الأرض
كانت مهبط الوحي ومنطلق الرسالة المحمدية الخاتمة، فهم
إذاً مسلمون كذلك، في غالبيتهم.

وبالتالي يتضح لنا أن لهذا الشعب هوية وأصل وتاريخ
ودين، وليس طارئاً أو مصطنعاً. فهم عرب وهم مسلمون.

وعندما نقول إن فلاتاً عربياً، فأول ما يطراً على الذهن
جزيرة العرب، فكيف إذاً يتغير كل ذلك وتفرض هوية
مسخ على العرب والمسلمين في جزيرة العرب، على
أرضهم، وينسبون إلى عائلة لا تعرف حتى أصلها فوق
أنها غاصبة ولا شرعية لها أصلاً!

إذاً، نزع هوية الشعب العربي المسلم وتسميته بالجبر
والفرض بالشعب "السعودي" نسبة لآل سعود هو أحد
أسباب معارضة ورفض هذا الكيان الغاصب.

ولو اعترض أحد وقال: أين الإجبار على هذه الهوية والتسمية؟ نقول له: لا بأس إن كان الأمر باختيار الناس ولم تُفرض "السعوديّة" عليهم، فليتح لمن لا يرغب في هذه التسمية ألا يتسمى بها، وأن لا تكون جنسيته "سعوديّة"، وأن يُتاح خيار الحصول على هوية جديدة غير التابعة السعوديّة، وأن تحترم إرادته في التعريف عن نفسه بعربي مسلم بدلاً من "سعودي"! هل يمكن؟

٤- فرض العقيدة الوهابية

لا يخفى على أحد كم الجرائم والمذابح التي ارتكبتها آل سعود وكهنتهم وجنودهم بغطاء أيديولوجي وهابي بحق شعبنا منذ مئات السنين، منذ أن تحالف ابن سعود وابن عبد الوهاب في القرن الثامن عشر على تكفير المسلمين وتقتيلهم وسبي نسائهم واستيلائهم على أراضيهم وأملأهم وثوراتهم.

فرض هذه العقيدة على الشعب كله وفي كل المناهج التعليمية (الإفسادية) هو سبب آخر لا يقل أهمية، بل إنه وبلا مبالغة، وكما قلت سابقاً، لو حاول الزنديق محمد بن سلمان محاربة الوهابية اليوم سينتهي به الأمر إلى محاربة الكيان السعودي نفسه، فهي مشروع هذا الكيان وغطاؤه الأيديولوجي الذي يتمسح بالإسلام والإسلام منها بريء.

٥- احتكار الثروة بيد القلة

أي بيد آل سعود (وحواشيهم) وتخصيص مليارات الدولارات كمخصصات شهرية لكل فرد من آل سعود، هذا فضلاً عن نهب الأراضي الشاسعة والأموال العامة، وما يمتلكه كل أمير من قصور وعقارات داخل وخارج المهلكة السعودية. ولا توجد شركة أو بنك في مهلكتهم إلا ولهم فيها أعلى النسب والأرباح، واحتكار كبار الأمراء لأكثر من ٩٠٪ من عوائد النفط... وغيرها مما لا يتسع المجال لذكره.

هذا أيضاً سبب كافٍ لمعارضتهم والدعوة لتفكيك كياناتهم ومحاسبتهم.

هذه أهم الأسباب وليست كلها، ولكن أجمالها حتى لا نطيل.

أما ماذا نريد بعد أن عدنا هذه الأسباب؟ فالجواب كذلك يطول ولكن سوف نخصره في سطور.

سبق ونشرنا كثيراً بعنوان "مقترح عبور لما بعد سقوط آل سعود"، وفيه فصلنا بهذا الخصوص، ولكن وبايجاز: نحن نريد الانتقال من حالة اللادولة والإقطاع والتوريث إلى حالة الدولة الحقيقية، دولة اتحادية جمهورية شورية (ديمقراطية) تتوزع فيها السلطة والثروة بشكل عادل

ويتساوى فيها الناس في الحقوق والواجبات وأمام القانون، ويحكم فيها الشعب نفسه بنفسه عبر نوابه المنتخبين ومن خلال المجالس الشورية المحلية منها والاتحادي الذي سيكون في العاصمة الاتحادية التي اقترحنا أن تكون "المدينة المنورة"، وسيتم ذلك أيضاً بالتصويت لا بالفرض والإجبار.

والانتقال من حالة الاتحاد المشوه الحالي المفروض بالسيف الأملح إلى حالة الاتحاد المبني على تصويت ورضا الشعب العربي في كل أقاليم ومناطق الجزيرة العربية أو شبه القارة العربية، وبالتالي الانتقال من حالة اللاشرعية والهمجية والتوريث والإقطاع إلى حالة الشرعية والقبول والتوافق بين جماهير الشعب المختلفة طول البلاد وعرضها.

هذا باختصار شديد جداً، وإلا التفصيل يستحق عشرات الصفحات.

هذه إذاً هي أبرز الأسباب التي دعتنا لرفض الحكم السعودي الوراثي الإقطاعي، وهذا ما نريده لبلادنا بعد تفكيك هذا الكيان الغاصب بعون الله تعالى في القريب العاجل. كما نؤكد أننا منفتحون للتعاون مع كل أبناء وبنات شعبنا الذين يتفوقون معنا على الأقل على أساسيات هذا الطرح وإن اختلفنا في التفاصيل. المهم أن الأهداف واحدة،

ونمد يدنا للجميع آمليين من المولى عز وجل أن يرزقنا
التوفيق والسداد وأن يجعلنا دائماً وأبداً شوكة في حلق
الطواغيت، وأن ينصرنا وكل المستضعفين عليهم جميعاً.
والحمد لله رب العالمين.

الكيان السعودي: لا شرعية تُؤسس على القهر والإكراه والإجرام وتكفير المسلمين

الأمر ليس بتلك الصعوبة - بالنسبة لي على الأقل -؛ كيان أنشئ على القهر والإكراه والإجرام وتكفير المسلمين وبتّ الرعب في قلوبهم؛ هو حتماً لا يمتّ للإسلام بأيّ صلة، وعليه فلا يمكن وصفه بأنه "شرعي" على الإطلاق. الشرعية تأتي من الرضا والقبول والاختيار (في إطار قيم الإسلام ومبادئه، الحرية والشورى وعدالة توزيع السلطة والثروة والمساواة أمام القانون في مقدمتها)؛ بل إنه حتى الإيمان بالله - تبارك وتعالى - لم يجعل فيه سبحانه إكراهاً، وجعل الحرية والافتناع والكفر بكل طاغوت شرط الإيمان به وبشرعه الحنيف. {لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ۗ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ ۗ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انْفِصَامَ لَهَا ۗ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ} (البقرة: 256).

أي إنه حتى المرجعية نفسها التي تقوم عليها الحياة وكلّ النظم في الأمة المسلمة - حتى هذه المرجعية نفسها - لا يمكن ولا بأيّ شكل فرضها على الناس بالقهر والجبر، وإنما سبيلها الإقناع والرضا والاختيار الحرّ. فما بالك بما هو دون ذلك؟

إنّ هذا الكيان "السعودي" يا أحبّة فاقدُ لكلّ أشكال الشرعيّة، ولا له من الإسلاميّة أيّ نصيب، لا يملك سوى "السيف الأجرّب" الذي قطع به آل سعود رؤوس المسلمين والأبرياء منذ أن سيطروا على هذه البلاد.

فكيف، والحال هذه، يُصرّ بعض المعارضين - هداهم الله وشرح صدورهم للحق - على الدعوة للإبقاء على هذا الكيان وإطالة أمدّه بتزيين صورة بعض أمراء آل سعود في نظر الناس، ومحاولة إقناعهم بأنّ الملكيّة الدستوريّة جيّدة، وسيقبل بها آل سعود، وفيها يكمن الحلّ كلّهُ؟ وينسون أنّ الأساس نفسه مضروب وغير مقبول، وغير شرعيّ، ومعارضٌ لشرع الإسلام وروحه وقيمه وتعاليمه.

كيف تُقيم بناية على قواعد مضروبة وهشّة؟ أيعقل ذلك؟ هذا الحال مع ما يدعون إليه. لا شرعيّة تتأسّس على أسس غير شرعيّة. لا إسلام يتأسّس على غير أركانه وشروطه، أوّلها الكفر بالطاغوت بكلّ صورته ومستوياته.

الأمر كالتالي: ما بُني على باطل فهو باطل؛ ما تتأسّس على القهر والإكراه والإجرام وتقتيل المسلمين ليس من الإسلام في شيء، بل هو الباطل بعينه، ولن يكون يوماً - مهما حاول المخادعون - محلّ قبول أو رضا من جماهير شعبنا وأمّتنا.

ما العمل؟ التحلي بالجرأة والتقدم خطوات نحو الأمام والصدع بالحق؛ لا شرعية للكيان السعودي، ولا يمكن اعتبار حالة "الاتحاد" المشوهة الحالية هذه - لا يمكن اعتبارها حالة اتحاد حقيقية نابعة عن رغبة وإرادة جماهير شعبنا في الجزيرة العربية. وبالتالي، تفكيك هذا الكيان وإسقاط نظامه وما انبثق عنه أو تأسس عليه (بما في ذلك عقيدته الاستثنائية) هي الخطوة الأولى نحو بناء دولة الإسلام الاتحادية، والشرع الحنيف (القانون)، والشورى (الديمقراطية كآلية معاصرة لها)، والعدل، والإحسان، والحرية، والكرامة، والمساواة بين الناس، ومحاربة الفساد، والربا، والاحتكار، والدعوة إلى الخير، والتواصي بالحق، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، ونصرة المظلوم، وتحرير الناس من الظلم والطغيان في كل مكان، وحماية حقوق الإنسان، كل إنسان، وترسيخ الحريات العامة والدفاع عنها.

أقول: لا إصلاح ولا إمكان تغيير، وبالتالي لا نهضة ولا تمكين قبل الاتفاق - من قبل كل أطراف المعارضة المسلمة الحرة في الداخل والخارج - على ضرورة تفكيك هذا الكيان وإسقاط نظامه وكل ما يتعلق به، ومحاسبة كل متورط ومسؤول كان فيه.

الأسس والمبادئ نحو الحرية والنهضة في ضوء مرجعية القيم الإسلامية

هناك أسس ومبادئ لا - ولن - نحيد عنها بإذن الله تعالى، ومنها ننطلق، وعلى أساسها نتعاون ونعمل مع كل العاملين والساعين نحو الحرية والنهضة والتغيير، وحكم الشرع الحنيف، وشورى القرآن المجيدة وقيمه وتعاليمه العظيمة:

١- المرجعية الإسلامية، (المتتملة في القرآن الكريم أولاً وأساساً، ومعياراً وهادياً للحق والرشد، ونوراً من الله، ثم ما صحَّ (أي وافقه) من الأحاديث النبوية الشريفة).

﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا﴾ [الإسراء: 9].

﴿قُلْ أَوْحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا * يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ وَلَنْ نُشْرَكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا﴾ [الجن: 1، 2].

﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ﴾ [المائدة: 15].

﴿وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِمْ بآيَةٍ قَالُوا لَوْلَا اجْتَبَيْتَهَا قُلْ إِنَّمَا أَتَّبِعُ مَا يُوحَىٰ إِيَّايَ مِنْ رَبِّي ۚ هَذَا بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ وَهَدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: 203].

٢- الشورى أسلوباً للحكم والإدارة، ومنهج حياة في الأمر كله؛ صغيره وكبيره، في إطار المرجعية الإسلامية، وللأمة كلها برجالها ونسائها. والديمقراطية آليتها المعاصرة.

﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ ۗ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ ۗ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ۗ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ [آل عمران: 159].

﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [الشورى: 38].

٣- عدم تولى الكافرين (الحربيين) والمعتدين والظغاة والظلمة وأعاونهم ومرتزقتهم أو التحالف معهم أو مهادنتهم، تحت أي مبرر أو ظرف.

﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ﴾ [المجادلة: 22].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا آبَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ إِنِ اسْتَحَبُّوا الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [التوبة: 23].

﴿وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾ [هود: 113].

﴿وَإِنَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ۗ وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُتَّقِينَ﴾ [الجاتية: 19].

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [البقرة: 190].

﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انْفِصَامَ لَهَا ۗ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: 256].

٤- الإيمان الراسخ بعدم شرعية وإسلامية "الكيان السعودي" ونظامه، ورفض كل ما انبثق عنه منذ نشأته أو تأسس عليه، (بما في ذلك عقيدته الوهابية التكفيرية الاستئصالية).

٥- السعي بكل الوسائل والإمكانات المتاحة والمشروعة لتفكيك هذا الكيان واجتثاث نظامه من جذوره، والحث على ذلك والدعوة إليه عبر كل المنصات المتاحة والمشروعة تمهيداً لإقامة حكم الإسلام؛ أي حكم الشورى (والديمقراطية أليتها المعاصرة) والعدل والحرية والمساواة بين الناس

والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وجعل قيم القرآن العظيم واقعًا يعيشه المسلمون.

﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنَ لِلْخَائِبِينَ خَصِيمًا﴾ [النساء: 105].

﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ ۗ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ۗ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ [الأعراف: 29].

﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: 90].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: 8].

﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: 58].

﴿لَعَنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَىٰ ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ (78) كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنِ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ (79) تَرَىٰ

كثيراً مِّتَّهُمْ يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَبِيسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ
أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَذَابِ هُمْ خَالِدُونَ (80) وَلَوْ
كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوا هُمْ أَوْلِيَاءَ
وَلَكِنَّ كَثِيراً مِّتَّهُمْ فَسُفُونَ ﴿81﴾. [المائدة].

٦- الرفض القاطع للملكية (حتى الدستورية منها)
والوراثية بكل أشكالها، وحكم المتغلب.

٧- الانفتاح للعمل والتعاون مع كل أبناء وبنات شعبنا
وأمتنا في إطار ووفق هذه الأسس والمبادئ، مع إتاحة
المجال للاجتهد في كل ما دون ذلك، بل والتشجيع عليه.

اعرف من تعارض: فهم جذور المشكلة

كل فترةٍ يخرج معارضٌ جديدٌ؛ يدعو للشورى والعدالة والحرية، واستعادة الحقوق المنهوبة والمنتهكة. هذا جيدٌ، وندعم ذلك. لكن المشكلة أن معظم هؤلاء يكرّرون نفس الدعوة ويرفعون نفس الشعارات دون أن يتوقفوا قليلاً ليسألوا أنفسهم: كيف السبيل إلى ذلك؟ كيف يمكن أن نحقق الشورى والعدالة ونستعيد ما اغتصبه آل سعود من حقوق وثروات وأراضٍ؟ هذه النقطة التي لطالما ركزتُ عليها؛ أعني كيف يمكن تحويل هذه الشعارات إلى واقع نعيشه؟ لأنه إذا انتقلنا من مجرد الدعوة للتمثيل والإصلاح السياسي إلى مرحلة اجتراح السبل والوسائل التي تمكننا من ذلك التحوّل، نكون حينها قد عرفنا ليس فقط كيف نحول الشعارات إلى واقع معاش، بل وندرك جيداً "نحن من تُعارض؟".

وهنا جوهر الكلام كله؛ أنت الذي خرجت جديداً من المهلكة السعودية ساعياً للتغيير والإصلاح، وإعلاء صوت الحق والدفاع عن المظلومين من المعتقلين والمهجّرين وعموم المسلمين في جزيرة العرب.. قف واسأل نفسك: من المتسبب في كل ذلك الظلم والقهر والطغيان؟ ما أساس

مشاكلنا؟ هل ما نعاينه اليوم أمر طارئ أم امتداد لواقع ثابت لم يتغير إلا نحو الأسوأ؟

سينتبيّن لك أن كل ما نراه اليوم ليس سوى امتداد لما كان عليه الحال في عهود كل ملوك آل سعود منذ تأسيس الكيان السعودي في العام ١٩٣٢م، بل ومنذ ما سُمّي بـ"الدولة السعودية الأولى" أو الاتفاق الشهير في العام ١٧٤٤م، الذي على أساسه بدأ "قرن الشيطان" منذ العام ١٩٣٢م واستمر حتى يوم الناس هذا، اتفاق محمد بن سعود ومحمد بن عبد الوهاب... إلخ. إذًا، فما نعاينه اليوم ليس أمراً طارئاً ولا مستغرباً، فكيف نضع كل اللوم على شخص بعينه وهو مجرد أثر من آثار السبب الحقيقي لكل ما نحن فيه اليوم؟

المشكلة، بل الكارثة والمأساة، بدأت منذ أن التقى ابن سعود بابن عبد الوهاب، فنشأت الشراكة بينهما باختراع عقيدة تلمودية تكفّر المسلمين وتستبيح دماءهم وأعراضهم وتحتل ديارهم، وأنهم مشركون عبدة قبور طيلة قرابة قرنين من الزمن، حتى نشأ لاحقاً الكيان السعودي الذي نراه اليوم بدعم غربي بريطاني ثم أمريكي. ولا يزال يجثم على ديار المسلمين ومقدساتهم ويعيث فيها الفساد والظلم والإجرام.

إن أصل هذا الواقع اليوم ومسببه ليس ابن سلمان أو والده فقط؛ هما إن صح التعبير مجرد أثر جانبي للمرض الأخطر... للسرطان الذي يفتك بالأمة ودينها ومقدساتها: آل سعود والعقيدة الوهابية.

لذلك كله وأكثر، أقول لك: اعرف من تُعارض. اعرف من مهّد الطريق ليصل للحكم شخص مثل ابن سلمان. لا تُضَيِّع حياتك ساذجاً تتلاعب بك مصالح المرتزقة وغاياتهم؛ تترك كل شيء طالباً الجهاد في سبيل الله ورفع صوت الحق وتغيير الواقع المظلم، ثم تكتشف أنك تخدم من حيث لا تعلم بقاء هذا الواقع بل وإطالة أمدّه وترسيخه. فبدلاً من أن تصدح بالحق فنقول: آل سعود وعقيدتهم الضالة أساس مصائبنا، وما ابن سلمان ووالده سوى امتداد وأثر جانبي لذلك الورم السرطاني، تجد نفسك تصارع الأثر الجانبي تاركاً الورم الأصلي يمتد ويكبر حتى يقضي على كل شيء. كأن تقول مثلاً: لا، أنا لست ضد آل سعود، ولكن ضد ظلمهم وطغيانهم وبعض - وليس كل - شخصياتهم، ولا أدعو لغير ملكية دستورية! فاحذر، رعاك المولى.

هذا، والسلام على من اتّبع الهدى.

لماذا خرجت؟: ممارسات بعض المعارضين في الخارج وتناقضاتهم

لماذا خرجت؟ سؤالٌ ينبغي على كلّ معارضٍ وناشطٍ في الخارج (خارج المهلكة السعودية) أن يطرحه على نفسه: ما الذي من أجله أنا اليوم مهاجر أو لاجئ أو منفيّ في بلدٍ من بلدان العالم الكثيرة؟ قد يتبادر إلى الأذهان بسرعة هذا الجواب: من أجل محاربة الظلم والقهر والإجرام، وتحقيق مبادئ الحكم الإسلاميّ: شورى وعدل وحرية ومساواة، وأمرٌ بالمعروف ونهيٌ عن المنكر، ومحاربة الربا والاحتكار والغشّ وشئى صور الفساد.. إلى آخر ذلك من الكلام الجميل الذي لا نختلف معه، بل هو عين ما ندعو إليه.

جميلٌ جدًّا هذا الكلام وهذا الهدف السامي الذي خرجت من أجله، ولكن عند التطبيق والممارسة العمليّة، ماذا نجد؟ أو بالأحرى، ماذا يبقى من ذلك الكلام وتلك الأهداف؟ هذا ما يهّم حقًّا، وليس مجرد الحديث العام المنمّق بعباراتٍ وأهدافٍ لا يختلفُ عليها اثنان من المسلمين، وكلّ العقلاء.

من فترة إلى أخرى نجد من يُطلق الحملات الإعلامية على مواقع التواصل للمطالبة بالحرية لفئة من المعتقلين دون غيرها (كحملة: "أطلقوا سراح الأكاديميين!")، أو نجد من يخرج منهم جديدًا مُدافعًا عن العسكر أو عن السارقين والفاستدين الهاربين، أو عن جناح من أجنحة النظام المجرم الغاصب ذاته.. إلخ. فهل هكذا نهج يتوافق مع تلك الأهداف والمبادئ الإسلامية التي يزعمون أنهم مؤمنون بها؟

ما أودّ قوله هو أنّ الحديث عن شيء وممارسة نقيضه لهو من أبشع ما يتّصفُ به المرء؛ مسلمًا كان أو غير مسلم، فكيف وهو يدّعي الإسلام ويزعم أنّ لا شيء يهّمه كما قيم ومبادئ الإسلام العظيم؟ {كَبُرَ مَقْنًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ} (الصف: 3).

ليس ممكنًا أن تقول: "خرجتُ لإعلاء صوت المظلومين والصدع بالحق والدعوة إلى العدل والشورى والحرية والمساواة"، ثمّ نجدك تدافع عن فئة دون غيرها (كمن يقول، على سبيل المثال: "خرجتُ من أجل إخواني العسكر!")، مَنْ هم أولئك العسكر؟ أليسوا ذراع النظام الذي يظلم ويعتدي ويقتل ويبطش ويتحرّش بالنساء ويعتصب ويُعدّب ويستمرّ به؟ وماذا عن النساء المعتقلات؟ ماذا عن كلّ المعتقلين والمُهدّدين منهم بالإعدام من النساء والرجال، الكبار منهم والصغار؟ ماذا عن المجازر التي يُنفّذها عسكر

النظام بحقّ الأبرياء كلّ أسبوع؟ ماذا وماذا وماذا... إلخ،
فما لكم كيف تحكمون؟ أو تحاول تلميع صورة شخصيات
ووجوه قديمة لنفس النظام العفن، معتقداً أنّك تستطيع
استحمار الكلّ!

أدعو للحقّ وتمارس الباطل في ذات الوقت؟ إمّا أن تكون
مُتسِّفاً في ممارستك مع ما تدعو إليه، وإلاّ فأنت كذاب
دجال، ولا تنتظر من الناس أن يصدّقوك أو أن يثقوا بك.

أن تنادي بمبادئ الحكم الإسلاميّ، ثم لا تجد حرجاً في
الدعوة لإبقاء الوراثة الكفريّة تحت شعار "الملكيّة"
الدستوريّة"، أو التحالف مع الظالمين والفاستدين وأعوانهم،
أو تغيير ابن سلمان لاستبداله بغيره من ذات الأسرة
الملعونة تحت نير ذات الكيان الغاصب... فهذا كلّه باطل؛
ليس من الإسلام وقيمه ومبادئ حكمه في شيء.

والحقّ أنّ الكيان السعوديّ كيان غصب واحتلال ونهب
وتكفير وعدوان، استباح دماء المسلمين وكلّ حرّ وبريء،
منذ أن قام وحتى يوم الناس هذا. وما ابن سلمان إلاّ الامتداد
الطبيعي لمن سبقه من ملوك وأمرأء هذه الأسرة الغاصبة
وكيانها السياسي الفاقد لكلّ وأيّ شرعية.

كيف يعارض آل سعود الفساد وهم أساسه؟

قال أحدهم ذات مرّة: "إنّ من أمراء آل سعود من تمّ تصنيفيتهم بسبب معارضتهم للفساد والظلم!"

قلتُ (أنا): من هم يا تُرى؟ نورنا أنار الله قلبك وبصيرتك وشرح للحقّ صدرك.. إذ كيف - يا رعاك المولى - يعارضون الفساد وأصغر صغير فيهم أرصدته بمئات الملايين من الدولارات، بل وحتى بالمليارات؟ كيف تعارض الظلم وأنت وعائلتك تجثمون على صدر شعب بأسره منذ قرن وأكثر؛ بالغضب والقهر والتكفير والتقتيل، والنهب والسبي والترهيب والتنكيل؟ كيف يعارضون الظلم وكلّ فرد منهم يحمل صفة "أمير" ويُجهّز لوراثته "العبيد"؟ ألا تعلم أنّ الإسلام لا يُبيح ذلك وحسب، بل ويحارب جميع أنظمة الطغيان والتوريث؟ كيف لا، والله يقول أمرا نبيه الخاتم: {وشاورهم في الأمر}؟ هذا وهو المصطفى! فكيف بنا نحن (الذين بعده وكل من عاصره) الأدنى منه مقاماً وشأناً؟ وكيف من باب أولى بمن هم أدنى وأقل من ذلك بكثير.. أعني آل سعود؟ ويقول تبارك وتعالى: {وأمرهم شورى بينهم}.. فالإسلام إذن أتى بالشورى، وعليها نستند في جهادنا ضدهم وضد كل البغاة والمستبدين والغاصبين والوراثيين؛ فعلى أي شيء يا تُرى استند آل سعود

ليتوارثونا غصبًا وكرها - كما لو كنا متاعًا في حظيرتهم
أو عبيدًا؟ أتعي ما أقول؟ كيف يعارضون الفساد والظلم
ووجودهم بحد ذاته أكبر فساد وظلم وجور؟ بل إن وجودهم
هكذا هو عين محاربة الله والرسول!

هل تعرف أن مُخصَّصات آل سعود يبتدئ صرفها منذ
الولادة؟ وربما حتَّى بمجرد تكوّن الواحد منهم جنينًا في
بطن أمه، تُخصَّص له المُخصَّصات إلى أن يموت، ثم
يرثها أبناؤه وأحفاده من بعده.. وهكذا إلى أن يزولوا - بإذن
الله وقوّته.

وطبعا يُفترض بك وأنت تتحدّث في هكذا شؤون أن تعرف
أنّ ما لا يقل عن (90%) من عائدات النفط تذهب لآل
سعود؛ ولكل واحد من كبارهم عائدات ملايين البراميل من
النفط والغاز لوحده.. لكل واحد.. هذا غير استيلاؤهم على
الأراضي الشاسعة التي تُعد جزءًا هي الأخرى من
المُخصَّصات أيضًا، وقصورهم الباذخة التي لا تُحصى،
وسياراتهم وطائراتهم ويخوتهم الأفخم والأحدث دائميًا،
ووو... إلخ. ولا نجهل أنّه لا توجد شركة ولا مشاريع ولا
بنوك كبرى أو صغرى في البلد إلا وتجد لآل سعود التّسبة
الأعلى فيها ومنها؛ بالجبر والإكراه.. وهذا - بالطبع - غير
متاجرتهم في المخدّرات والسلاح والخمور وغيرها...
فتخيّل كمّ المليارات التي تدخل في حساب كل "أمير" منهم

يوميًا وشهريًا وسنويًا على مدار عقود من الزمن! أرقام تفوق الخيال! وطبعا كلها - كما يعلم القاضي والداني - تذهب لحساباتهم في الخارج؛ فهم يدركون أنّ السقوط حتمي لا مفرّ منه، ولذلك يعدّون العدة للهرب في أيّ لحظة.

والذين تحدّث عن أنّهم "عارضوا" الفساد والانتهاكات والظلم ووو... هذا كله كذب وافتراء وخداع وتلبيس على عامّة الناس؛ القصة وما فيها باختصار: أنّ صراعهم لم يكن من أجل المُسعدّين المقهورين وما يعانونه ويقاسونه، ولا حبًّا في الخير والعدالة وانتصارًا للمظلومين والمُعذّبين كما تتوهّم وتتصوّر أو تُصوّر - كيف ذلك وهم أساس الظلم والفساد والنشر والإجرام والخيانة في هذه البلاد؟ - وإلّا صراعهم كان - وما زال - إمّا على السلطة المُغتصبة، أو الغنيمة المنهوبة، أو على كليهما... وتلك هي كلّ الحكاية.

الهوية والشرعية في ظل آل سعود!

* تعليق لمغرّد سعودي (مسعدن) قال لي فيه:

«الأمويون ينسبون إلى أمية، العباسيون إلى عباس، العثمانيون إلى عثمان، العلويون إلى علي، النصيريون إلى نصير، الفاطميون إلى فاطمة، البهائيون إلى بهاء، والأتراك إلى أتاتورك العلماني!! أما السعوديون، فينسبون إلى سعود؟ لا وألف لا!! حين يأتي القياس علينا كسعوديين، حرام!!»

قلتُ (أنا): وهل أنت من نسل آل سعود حتى يصح عليك قول "سعودي" كما يصح على الذين من بني أمية أن يقال لهم "أمويين"؟ هل والدك هو أحد أمراء آل سعود؟ وإن كنت راضياً أنت بها، فهل يملك غيرك أصلاً حق رفض هذه التسمية في حال لم يرغب بها؟ أو السيف الأملح مصيره؟ وإذا كان الأمر كذلك، وهو كذلك، أفليس معناه أن هذه التسمية إنما تمت واستمرت بالفرض والجبر؟ هذا طبعاً مع التأكيد على أن هذه العائلة (آل سعود) أصلاً لا شرعية لها، وكيانها كيان استبدادي إقطاعي وراثي غاصب، فاقد لكل أشكال الشرعية، وليس لمن يسمون "سعوديين" فيه أي خيار أو قرار لا في بداية نشأة وتأسيس هذا الكيان ولا

الآن، ولا حتى في أئفه أئفه القضايا التي تمس حياتهم
اليومية!!

ثانياً: يا مسعدن، أصلحك الله، لم يكن الناس يسمون
"أمويين" في عهد بني أمية، ولم يكونوا يسمون "عثمانيين"
في عهد العثمانيين، ولا "عباسيين" في عهد العباسيين...
إلخ، وإنما يسمى باسمهم من هو منهم، من نسلهم، من
سلالتهم. فالعرب مثلاً كانوا وبقوا عرباً وهم كانوا تحت
حكم العثمانيين، ولم نسمع ولم نقرأ أن أحداً منّا كان يسمى
"عثمانياً"!!!

ومعذور طبعاً لجهلك، فأنت سعودي (أي تابع ومملوك لآل
سعود)، وعقل السعودي يُعطل - مع الأسف - منذ الولادة،
ثم يُشوّه بعد ذلك في مراكز التدجين والتشويه (مدارس
وجامعات وإعلام آل سعود)، فطبيعي أن تعتقد أن العرب
والشعوب الذين كانوا تحت حكم أولئك الذين ذكرتهم كانوا
ينسبون إليهم!!!!

لا حول ولا قوة إلا بالله.

ثالثاً: وأما التسميات الأخرى التي ذكرتها المتعلقة بالانتماء
المذهبي أو الاعتقادي، فليست مفروضة أساساً من قبل من
ينتسبون إليهم (فاطمة، ابن نصير، علي... إلخ)، وإنما
الأتباع من فعل ذلك، وإن كانت كلها عندي باطلة...

رابعاً: وأما الترك، فلا ينسبون لمصطفى كمال "أتاتورك" إلا عندك أنت، وإنما هم شعوب كانت موجودة من قديم (الترك والتركمان)، وكلمة "أتاتورك" هو لقب شرفي منحه البرلمان التركي (هل لديك برلمان أنت يا مسعدن؟) لمصطفى كمال، ويعني "أب الأتراك"، وليس هو جزءاً من اسمه الحقيقي. وأنا طبعاً ضد تقديس الأتراك لهذا الطاغوت الهالك.

فلا تحاول التلبيس والخط، يا مسعدن... وعلى كل حال؛ حتى لو كان - فرضاً - الناس الذين كانوا تحت حكم الأمويين أو العباسيين أو الفاطميين أو العثمانيين أو... ينسبون لهم، فلا يعني ذلك أن الأمر أصبح صحيحاً وبالتالي يجوز أن ينسبنا آل سعود إليهم اليوم، وبالفرض والغصب أيضاً...

لا يا مسعدن، نحن لا ننتسب لهذه العائلة الغاصبة القفرة، نحن عرب أهل الجزيرة العربية من آلاف السنين، منذ خلقها الله سبحانه، ومسلمون نعتز بديننا وهويتنا الإسلامية، من قبل أن يظهر جد آل سعود "مردخاي" في هذه الأرض، فكيف يتم تغيير كل ذلك وفرض هوية مسخ لم يخترها الشعب، وليس هو في حاجة إليها أصلاً، وكأنه بلا هوية ولا تاريخ ولا دين ولا أصل!!!! وكأنا طارئون على التاريخ، وكنا مجهولين لا نعرف لنا أصلاً ولا تاريخاً ولا

نسبًا حتى جاءنا الغاصب السعودي فسعودنا ومنّ علينا بأن
ضمنا إلى حظيرته بسيفه الأملح أو الأجرّب!!! (لاحظ كيف
يتفنن آل سعود في تسمية سيوفهم الكثيرة التي قطعت رقاب
أجدادنا ولا يزالون يقطعون بها رقاب الأحفاد ويخوّفونهم
بها حتى اليوم)!!!

واعلم أن زوالهم أقرب مما تظنون، وأن الأرض ستعود لا
بد لأصحابها، شاء من شاء وأبى من أبى، وسيعود لهم
خيارهم وقرارهم. وسنقيم - باختيار الشعب لا بالفرض
عليه - دولة اتحادية مدنية حرة تقوم على أسس الحرية
وحقوق الإنسان والشورى (الديمقراطية) والعدالة
والمساواة، دولة القانون والانتخاب الحر والمؤسسات
والمواطنة والتداول السلمي للسلطة وتعدد الأحزاب
والتوزيع العادل للسلطة والثروات... إلخ، لا زريبة
التوريث والاستبداد والتكفير والإقطاع والإرهاب والفساد
وتقطيع الرقاب. وسنحاسب آل سعود حسابًا يجعلهم عبرة
لغيرهم من الطواغيت، وإن غدًا لناظره قريب.

"آل سعود لم يقتلوا شعبهم بالطائرات ولا ببراميل الكيماوي!"

تعليق لمغرّد سعودي (مسعدن) قال لي فيه:

«آل سعود حكام عادلون يخافون الله ولم يقتلوا الشعب بالطائرات والبراميل والكيماوي... وأقوياء بالله سبحانه ثم بشعبهم الوفي والمخلص... انظر إلى الحرمين الشريفين والمساجد والتطور والمدارس والطرق والمصانع والجامعات... إلخ. أنت أعمى البصر والبصيرة، وحاقد وحاسد وجاهل. تبًا لك ولأشكالك المرضى.»

قلت (أنا): نعم، لم يقتلوكم بالطائرات والبراميل الآن لأنكم لم تخرجوا ضدهم بعد، وكيف تخرجون وقد قتلوا الإنسانية فيكم ومسخوكم؟ ومن خرج من القلة أو عبّر عن رأيه، فانظر أين هو اليوم؟ إما معتقل بأحكام سجن تصل إلى خمس وأربعين وخمسين سنة، أو مقتول، أو منفي في الأرض. ولكنهم ذبحوا أجدادنا قبل ذلك بسيوفهم، وبأسلحة الإنجليز، وقتلوا حتى الأجنة في بطون أمهاتهم، وارتكبوا شتى المجازر. ولكن وأنتم شعب لا يقرأ ولا يفهم ولا يريد أن يطلع على هكذا حقائق، ويكتفي بإنكارها معتقدًا أنه بذلك قد حل المشكلة! كالمريض الذي يرفض الاعتراف

بالمرض. كيف يمكن أن تفهموا وتستوعبوا أن آل سعود بالفعل قد قتلوا فيكم وذبحوا وسبوا ونهبوا إلى أن شبعوا؟

وكيف يمكن أن تفهموا المعاني والقيم الكبرى، وعلى رأسها الحرية، وأنتم همّكم في بطونكم وفروجكم؟ وتقول: "انظر للشوارع والمدارس"، وأي شوارع وأي مدارس تقصد؟ المليئة بالحفر، أو المدارس والجامعات التي تُخرّج بهائم لا عقل لهم؟ هذا فضلاً عن حال المباني المتهالكة نفسها، وكثير من المدارس عبارة عن بيوت مستأجرة، والفصول هي مطابخ أو غرف نوم أو حمامات سابقة! ثم، وماذا يعني إذا كان عندك طرق ومساجد وجامعات؟ هل يعني أن بقية العالم والشعوب التي ثارت لم يكن عندهم شيء من ذلك مثلاً؟ لا حول ولا قوة إلا بالله...

وأما القتل بالطائرات، فأهل عسير على سبيل المثال يعلمون جيداً كيف كانت طائرات الإنجليز تقصفهم لتمكين آل سعود الغاصبين من احتلال أراضيهم بعد أن كُسر جيشهم مرتين. هذا في الماضي، وفي الحاضر اسأل أهل اليمن الذين قتلت طائرات آل سعود منهم مئات الآلاف؛ نساءً وأطفالاً وشيوخاً على مدار عقد كامل من الزمن، حيث كانت تستهدف مجالس العزاء والمدارس والبيوت وصالات الأفراح وحتى حظائر الحيوانات... لم يسلم منهم بشر ولا شجر ولا حجر.

وقبل ذلك، عندما احتلوا الحجاز، محوا كل مظاهر الحضارة والإبداع العمراني هناك، ودمروا الآثار التاريخية الإسلامية، ومارسوا أقسى درجات الوحشية مع السكان الأمنين. ليس في الحجاز وحدها، بل وفي كل مناطق الجزيرة العربية.

يا رجل، حتى القبور لم تسلم منهم... لا البشر، ولا الشجر، ولا الحجر. فحسبنا الله ونعم الوكيل. وعزأؤنا أن تفكيك هذا الكيان السعودي، وتحرير جزيرة العرب من هذه العائلة الغاصبة قريب، بعون الله تعالى وتوفيقه.

أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر ((منكم))!

* تعليق لمغرّد سعودي (مسعدن) استشهد فيه بالآية الداعية لطاعة الرسول وأولي الأمر، قاصدًا منها حثي على طاعة آل سعود وترك معارضتهم.

قلتُ (أنا): هذه هي الآية: "يا أيّها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر ((منكم))، فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر، ذلك خير وأحسن تأويلاً".

الله سبحانه وتعالى قال: "أولي الأمر" وليس "ولي الأمر"، فهم كثر وليسوا فردًا واحدًا أو حزبًا أو أسرة واحدة، تحقيقًا لمبدأ "وأمرهم شورى بينهم".

وقال: "منكم" وليس "عليكم"، وبتعبير د. يحيى جاد: ليس منا من هو مفروض علينا بغير اختيار منا.

فهم إذا الجماعة المنتخبة منا، بما يحقق الإرادة الشعبية الحقيقية، هم ممثلو الشعب من الشعب نفسه، ويمثلون السلطة التشريعية "الاجتهاد" (البرلمان المنتخب). وطاعتهم ليست لأشخاصهم، وإنما للقوانين التي يضعونها بإرادة الشعب نفسه ورضاه عليها.

* (أي: مع إمكانية اعتراض الشعب عليها وردّها).

والطاعة هنا لا تعني القهر والإكراه، وإنما الانقياد بعد اختيار واقتناع، (ومنها التطوع، فهو أمر اختياري لا قهري)، وهي طاعة منفصلة عن طاعة الله، بحيث لا تصبح طاعتها طاعة لله، وعصيانها عصيانياً له سبحانه، لكنها أيضاً مقيدةٌ بحدود رسالته الإنسانية الصالحة لكل زمان ومكان (وأطيعوا الرسول) وحاكميته المتمثلة حصراً بالمرمّات التي في كتابه العزيز (وهي معدودة وإنسانية، ويتفق عليها كل أهل الأرض)، وليس فتاوى التحريم لدى المتفولين على الله سبحانه، وحدود العقل والمنطق.

وبما يتوافق مع حرية الإنسان (حيث هي شرط التكليف وأصل الإيمان)، وفطرته التي فطره المولى سبحانه عليها، "فأقم وجهك للدين حنيفاً فطرة الله التي فطر الناس عليها".

خطاب عبید السلاطین وحق الأمة في مقاومة الظالمين!

كتب أحد كهنة الوهابية، عبید السلاطین (وهو سليمان الرحيلي، المقرب جداً من ابن سلمان)، منشوراً على منصة X، مما اضطرني للرد عليه. هذا نص ما كتبه:

"الأحداث لا تغير الأحكام، وليحذر المسلمون من الذين يستغلون ما حدث في سوريا لتحريض الناس على حكامهم المسلمين، ولزعزعة الأمن في البلدان المستقرة، من دعاة الثورات، والفرقة القافزة على الأحداث دائماً المسماة بجماعة الإخوان المسلمين:

المتقرر عند أهل السنة أن الحاكم المسلم الذي لم يظهر منه كفر بواح قام عليه البرهان ولم يحكم العلماء الربانيون بكفره، لا يجوز الخروج عليه باللسان، ولا يجوز تحريض الناس على الخروج عليه تصريحاً أو تلميحاً.

وأما الحاكم الكافر الذي ظهر منه الكفر البواح وحكم العلماء الربانيون بكفره، وكان على بلد إسلامي، وكان عند المسلمين قدرة على تغييره، وقدرة على ضبط الحكم بعده، فيجب تغييره.

أما إذا لم يكن عند المسلمين قدرة على تغييره، أو كان عندهم قدرة على تغييره لكن يغلب على ظنهم عدم ضبط الحكم بعده، بل تكون هناك فوضى وفتن، فيجب عليهم الصبر حتى يحدث الله أمرًا فيه الفرج للمؤمنين".

وهنا ردي عليه:

هذا دين عبيد السلاطين، وليس دين رب العالمين... دين الحرية والكرامة ومقاتلة الظالمين.

وإلا، ما معنى آخر آية البقرة (١٩٣): {فلا عدوان إلا على الظالمين}؟

أليس معناه، بدلالة أداة الحصر (إلا)، أن وقوع الظلم من الحاكم مبررًا للعدوان عليه، وبالتالي الإغفاء من النواهي الواردة في الآيات التي سبقتها بدءًا من الآية (١٩٠)؟ ليس مبررًا للخروج عليه فحسب، بل وحتى قتاله حتى يسقط، ثم يحاكم لينال العقاب العادل؛ الدنيوي قبل الأخروي؟

فما بالك بمن جمع الظلم وانعدام الشرعية، وحكم التوريث والتغلب، والكفر بالشورى، وقتل الأبرياء، وتشويه الدين واستغلاله، وقمع كل صاحب رأي... إلخ، كما هو الحال في كيان آل سعود الغاصب الوراثي الإقطاعي؟

* ولعلي أضيف هنا اقتباساً للمرحوم الدكتور محمد شحرور من كتابه تجفيف منابع الإرهاب (ص: ١١٣-١١٤)، وهو كما يلي:

"إن وقوع الظلم لا يبيح للمظلوم قتال الظالم فقط طبقاً لآية الحج 39: {أَذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلِمُوا ۗ وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَظَدِيرٌ}، بل يعفيه أيضاً من الموعظة الحسنة والجدال بالتي هي أحسن بلالة قوله تعالى: {لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ۗ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا} النساء 148.

ولا يعتبره معتدياً في حال رد الظلم، الذي ورد في عدة مواضع من التنزيل الحكيم منها قوله تعالى: {وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا ۗ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ} البقرة 190، فيقول سبحانه: {وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِئْتَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ ۗ فَإِنْ آنتَهُوا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ} البقرة 193.

فإذا تأملنا السياق في آيات البقرة 190 – 193 وجدناها تنهى عن قتال من لا يقاتل، وتنهى عن قتال المنتهي المتوقف عن القتال، وتنهى عن البدء بالعدوان وعن الاستمرار في الاعتداء، وتعلن أن الله لا يحب المعتدين، لكنها تختتم ذلك كله في نهاية الآية 193 بعبارة (فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ)، ونفهم بدلالة أداة الحصر (إلا) أن جميع

ما سبق من نواهٍ، بما في ذلك من نهي عن الابتداء بالقتال، مستثنى في حال وقوع ظلم ووجود ظالمين، وأن قتال الظالم ليس عدواناً بعد استنفاد كل الوسائل السلمية في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. والنبى (ص) بدأ بقتال الظالمين بعد 13 عاماً من الظلم وتحمل الأذى.

والظلم كان عدم ترك حرية الاختيار للناس بسماعه، وكان وجهاء مكة يفتنون الناس عن الدين الجديد (التعذيب). أي هناك ظالم يقمع ويعذب ويقتل، وضحايا تُقتل وتُعذب لمدة كافية من الصبر على ذلك لرد الأذى، حتى وصل الأمر إلى الإخراج من الديار والهجرة (الهروب)". انتهى كلامه.

الشعب لن ينتفض من أجل المعتقلين إلا بعد اقتناعه
بعدم شرعية آل سعود

تعليقي حول حملة "#الشعب_يريد_تحرير_السجون":

يريد تحريرها؟ عليه أن ينزل إلى الشارع ويسقط آل سعود، ويحرر بناته وأبنائه من سجونهم. أما مطالبة ساذجة كهذه، يطلقها أشخاص يعيشون منفصلين عن الواقع، فلن تأتي بأي نتيجة.

يعني أكيد لن يستيقظ ابن سعود من نومه ويقرر فجأة أن يطلق سراح من اعتقلهم بسبب هكذا حملة! ولن يتحرك الشعب ضد النظام أو الكيان السعودي وهو لا يزال مخدوعاً بأنه له شرعية أو أنه جاء برضا الناس واختيارهم!

تقول: وما العمل؟

أقول: عندما يكفر الذين يطلقون هذه الحملات بكيان آل سعود الغاصب، وهويته المسخ "سعودي"، عندها ستتضح الرؤية لهم، ويتمكنون من مخاطبة الشعب بما يستنهض هممه، ويشعل طاقة الغضب في داخله، ويكسر كل قيود الطغيان، بدءاً بالتي تسيطر على عقله وتفكيره. ليتسنى له سحق الطواغيت الذين يحكمونه ويتحكمون بمصيره،

وينتهكون حقوقه، وينسبونه إليهم ويتوارثونه كقطعة متاع رخيصة.

إذن، البداية التي لا مفر منها لاستنهاض الشعب ليتمكن من تحرير المظلومين من سجون آل سعود هي الكفر بهذا الكيان، وتبيان عدم شرعيته من الأصل، واستحضار وكشف حقيقة تاريخه الدموي الإجرامي، وأنه قام على جثث المسلمين العرب الأبرياء الذين يُسمّون أحفادهم اليوم "سعوديين".

لن ينتفض الشعب ويُصدّق أن المعتقلات والمعتقلين حقًا مظلومون، وينطلق نحو تحريرهم من السجون السعودية، قبل أن يشعر أولاً، وقبل كل شيء، بعدم شرعية آل سعود وكيانهم الغاصب، ويتأكد من ذلك ويقتنع به، وأنه يُحكم من جهة غصب واحتلال لا شرعية لها.

وعندما يجد "حركة معارضة" واعية لهذا الأمر، تعمل ليس لإصلاح شكل الحكم الإجرامي الغاصب القائم وإطالة أمده، وإنما تعمل لتفكيكه، وبناء بديل شرعي يقوم على اختيار الشعب - من جميع مناطق البلاد - ورضاه به، ويضمن له كافة حقوقه، وعلى رأس وأهم تلك الحقوق: الحرية... الحرية... الحرية.

التصور السياسي لما بعد آل سعود: تأسيس دولة مدنية اتحادية على أساس الشورى

لا يزال يعتقد المسعودون أن ما يسري من قوانين ربانية في هذا الكون لن تسري على آل سعود؛ فيقولون، مثلاً: "آل سعود إلى يوم القيامة"، وأن رياح التغيير مستحيل أن تقتلعهم، أي أنهم لن يسقطوا كما سقط من قبلهم وحولهم من طواغيت المنطقة. وهذا، فضلاً عن كونه كفرةً بقوانين سير التاريخ الربانية، هو سذاجة وطفولية في التفكير لديهم اعتدنا عليها. أما نحن فنؤمن بحتمية التغيير وأنه لا بد أت، شاء الطغاة أم أبوا.

وأن بقاء آل سعود محتكرين الحكم لأنفسهم ومحتلين أراض ليست لهم، وفوق ذلك يحرقون الدين ليخدم مصالحهم ويشرعنوا به احتلالهم وطغيانهم وفجورهم وإجرامهم بحق الشعب، واستنثارهم بالقرار دون غيرهم، في ظل حكمٍ شموليٍّ مطلق لا يعترف بأي شكل من أشكال الحرية، ويحارب كل من عبّر عن رأي لا يتناسب مع متطلبات بقاء الطغيان والظلم والفساد والإجرام. هذا فضلاً عن توارثهم لملايين من البشر وكأنهم قطع من متاع يمتلكونه، أو نسبة شعب بأكمله إلى أسرة غاصبة لعينة فاقدة لكل أشكال

الشرعية والإسلامية، لا تملك سوى شرعية السيف! وأي شرعية هي تلك؟! هو أمرٌ مستحيل.

إن هكذا كيان هو حتماً آيل للسقوط والزوال والاندثار والهلاك الكلي، وما هي إلا مسألة وقت لن يطول حتى يتبين لكل من توهم عدم إمكانية زواله أن الزوال ممكن بل وحتمي وقريب جداً.

لذلك وضعنا تصورنا لشكل النظام والبلد بعد سقوط آل سعود في مقترح سبق ونشرناه في كتيب بعنوان «مقترح عبور لما بعد سقوط آل سعود»، نقتبس منه الآتي مع إضافات بسيطة لمزيد الإيضاح والدقة:

"في اللحظة التي يُعلن فيها انهيار النظام وبدء تفكك الكيان السعودي بأكمله في كل المناطق من بلادنا، وعلى افتراض أن مقترحنا هذا قد صار محل قبول لدى جماهير شعبنا في كل المناطق، فإنه يكون الآتي:

يتم في كل منطقة من مناطق الجزيرة العربية عن طريق الترشيح والتصويت المباشر اختيار مجموعة من الكفاءات التي تستطيع تمثيل وخدمة مجموع جماهير شعبنا في كل منطقة من مناطق البلاد (تقريباً مثلما يحدث عندما ترشح قبيلة من القبائل من ترى فيه من أبنائها الشخصية الكفوة لتمثيلها في محفل ما أو عند قبيلة أخرى أو في أي شأن.

فهل تعجز قبائلنا عن اختيار الأكفاء لتمثيلها ليس في مجرد محفل أو عند قبيلة أخرى، بل في مجلس ينظر في شؤونهم وحقوقهم وأمنهم ومطالبهم وحاجاتهم ومستقبل بلادهم وأبنائهم؟ بالتأكيد لا، وهي تمارس ذلك باستمرار أصلاً - وإن دون وعي منها بذلك - على المستوى القبلي.. هذا على سبيل التقريب، كي تتضح الفكرة).

لنفترض مثلاً أنه في إحدى المناطق تم اختيار لنقل (200) شخصية من أصحاب الكفاءات الذين رضي الناس عنهم وبهم لتمثيلهم في تلك المنطقة، (وكذا بقية المناطق الأخرى حسب التحديد المناطقي والتعداد السكاني في كل منطقة كما يحدده المختصون لاحقاً بمشيئة الله تعالى)، يقوم هؤلاء (الـ200) شخص بتشكيل ما نقترح تسميته بـ «مجلس شورى محلي» يتم فيه تمثيل جماهير الشعب ومناقشة كل ما يخصهم ويخص تلك المنطقة وشؤونها وقضاياها ومعالجتها. ثم في داخل المجلس نفسه بين الأعضاء تتم انتخابات المجلس المحلي، فينتخب الرئيس ونائبه وأمانة المجلس وتحدد لجان العمل وغير ذلك، أي تقسيم الأدوار بين الأعضاء بالتصويت داخل المجلس، وعند الانتهاء من هذه المرحلة (والتي نأمل أن لا تتجاوز الثلاثة أشهر) في كل المناطق على مستوى البلاد، يتم الانتقال للمرحلة الثانية حيث يتم ترشيح وتفويض (بتصويت الأعضاء) لنقل على سبيل المثال (35) شخصية من كل مجلس محلي في كل

المناطق لتمثيل كل منطقة من المناطق في ما نقترح تسميته بـ «مجلس الشورى الاتحادي» الذي نقترح أيضاً أن يكون في المدينة المنورة لتكون هي عاصمة الدولة الاتحادية مستقبلاً.

ثم بعد ذلك (أي: بعد ترشيح هؤلاء النواب المفوضين من مجالسهم المحلية والممثلين لشعبنا في كل منطقة)، يقوم هؤلاء الأعضاء المفوضين والمنتخبين بتشكيل مجلس الشورى الاتحادي في المدينة المنورة وإجراء انتخابات المجلس الاتحادي كما تم على مستوى المجالس المحلية؛ فينتخب الرئيس (رئيس مجلس الشورى الاتحادي) ونائبه وأمانة المجلس وتحدد لجان العمل وغير ذلك، أي تقسيم الأدوار بين الأعضاء بالتصويت داخل المجلس.

وبطبيعة الحال فإن مهام هذا المجلس (أي: مجلس الشورى الاتحادي) تختلف عن مهام (مجالس الشورى المحلية) حيث من الاسم يتضح فرق المهام؛ فمجالس الشورى المحلية من اسمها تناقش وتتنظر في شؤون كل منطقة وقضاياها واحتياجاتها ومشاكلها، بينما مجلس الشورى الاتحادي فمهامه تتعلق بشؤون الاتحاد ككل (أي: قضايا الدولة الكبرى على مستوى المناطق كلها أي: على مستوى الاتحاد؛ منها على سبيل التوضيح قضايا الدفاع والشؤون الخارجية وقرارات السلم والحرب - الجيش - والاقتصاد

وتقسيم الثروة والموارد الطبيعية في البلاد، مساءلة ومحاسبة وعزل الحكومة الاتحادية، إلى غير ذلك من قضايا تتعلق بكيان الدولة الاتحادية ومؤسساتها).

بعد أن يتم تشكيل كل من مجالس الشورى المحلية (المرحلة الأولى) ومجلس الشورى الاتحادي (المرحلة الثانية) في العاصمة الاتحادية، وبعد أن يتم انتخاب رؤساء المجالس المحلية ومجلس الشورى الاتحادي وتقسيم الأدوار بالتصويت على أعضاء المجالس كلها بما فيها المجلس الاتحادي (والتي نأمل أن لا تتجاوز مدة المرحتين الستة أشهر كحد أقصى)، يبدأ كل مجلس في عمله على الأقل لتسيير المرحلة الانتقالية والتأسيسية هذه مستعينًا بالخبرات السابقة من أبناء البلد في كل المجالات: الأمنية والاقتصادية والصحية وغيرها، ريثما ينتهي مجلس الشورى الاتحادي من هذه المهام العاجلة والأساسية:

أولاً: يتم التصويت فوراً بعد انتهاء انتخابات المجلس (الاتحادي طبعاً) وتقسيم الأدوار واللجان فيه، على حالة الاتحاد ذاتها والعاصمة الاتحادية للدولة. (أي: يتم بالتصويت المباشر وأمام العالم أجمع الانتقال من حالة الاتحاد المشوّه الحالي الذي فرضه ابن سعود والإنجليز بالذبح والتكفير والسلخ إلى حالة الاتحاد الشرعي الحقيقي - ومن عاصمتهم الرياض إلى عاصمة الأمة المدينة - من

قبل أعضاء مجلس الشورى الاتحادي، ومتأكدون أن التصويت سيكون بالأغلبية الساحقة إن لم يكن بالإجماع (لذلك لن نتطرق حتى لاحتمال الانفصال)، هذا مع ملاحظة أن كل منطقة في المجلس الاتحادي سيكون لها ممثلون بالعشرات وليس ممثلاً واحداً أو اثنين!؛ أي سيكون هناك عدد كبير وكافٍ من النواب الممثلين لكل منطقة في المجلس الاتحادي، وذلك من شأنه إضفاء مزيد من الشرعية والتأكيد على تمثيل غالبية شرائح المجتمع في كل منطقة).

ثانياً: بعد الانتهاء من التصويت على حالة الاتحاد والعاصمة الاتحادية واعتماد ذلك، يتم في مدة لا تتجاوز الثلاثة أشهر ترشيح اسم الدولة الاتحادية وعلمها، ويفضل تجنب أي رمز أو شعار قومي والتركيز على البعد الإسلامي في كل من الاسم والشعار أو العلم الرسمي للدولة (مع التأكيد هنا على رفض أي عبارات فيها لفظ الجلالة والاكْتفاء برموز كالهلال مثلاً وما شابه، حيث لا قدسية للعلم فقد يُحرق وقد يُداس، فلا ينبغي أن يحتوي على هذه العبارات: لا إله إلا الله، الله أكبر، الله... وما شابهها)، بعد ذلك يتم التصويت من قبل أعضاء مجلس الشورى الاتحادي على الاختيارات التي تم ترشيحها من قبل الأعضاء، ثم اعتماد اسم الدولة وعلمها على مستوى الدولة

بكل مناطقها ومجالسها المحلية بعد انتهاء التصويت والاستقرار على خيار واحد من بين الخيارات المطروحة.

ثالثاً: يتم في مدة لا تتجاوز الستة أشهر وضع دستور للبلاد يتضمن مصادر التشريع، وعلى رأسها القرآن العظيم ثم ما صح (أي وافقه) من الهدي النبوي الشريف، ثم ما يقرره العلم الحديث وضرورات الواقع ضمن شروط الشرع الحنيف وحدوده، وبإعمال العقل والتشجيع على الاجتهاد في فهم النصوص لاستنباط الأحكام، تحديد نظام الحكم (وهو النظام الشوري، والديمقراطية هي الآلية المعاصرة للشورى، وطبقاً للآية الكريمة {وأمرهم شورى بينهم} فالأمر - مطلق الأمر ضمن حدود الشرع الحنيف - للأمة، كل الأمة نساءً ورجالاً)، حماية الحريات (حرية التعبير، حرية المعتقد، حرية الصحافة، حرية التجمع، حرية التظاهر، حرية تنظيم وإقامة المؤتمرات، حرية تشكيل الأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات، حرية تأسيس وعمل مؤسسات المجتمع المدني، إلى غير ذلك من الحريات -إلخ- وكل ذلك طبعاً ضمن الإطار الإسلامي العام)، ضمان استقلال القضاء والعمل تحت شعار {وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل}، تحديد مهام وعقيدة الجيش (التي هي حماية حدود البلاد وضمن عدم وجود أي تهديد خارجي ولو بالقرب من الحدود، أي ضمان أن لا يكون هناك أي تواجد عسكري أجنبي لا على الحدود ولا

بالتقرب منها - سواء الحدود البرية أو البحرية أو الجوية -، هذا فضلاً عن تواجدها داخل حدود البلاد كما فعل ويفعل آل سعود حيث القوات الأجنبية تسرح وتمرح داخل أراضينا ولا يوجد فرد واحد منا يستطيع الاعتراض على ذلك، وعدم تدخل الجيش في الشأن السياسي على الإطلاق، وعقيدته العسكرية هي كما قال الله عز وجل {وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين}، هذا إذا ما كان العدوان من الخارج، فإذا ما كان هناك عدوان من طرف على آخر داخل الاتحاد ذاته، أي حرب بين طرفين داخليين، فهكذا يكون التعامل حسب ما جاء في القرآن العظيم أيضاً {وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين} وفي كلتا الحالتين أي سواء حرب ضد عدوان خارجي أو ضد عدوان من طرف داخلي يكون قرار السلم والحرب بيد المجلس الاتحادي، أي إن الجيش لا يتصرف من تلقاء نفسه مطلقاً عدا في الشؤون التفصيلية والفنية بطبيعة الحال)، ثم ما يلي ذلك من مواد يحددها الأعضاء بمساعدة من كبار الدستوريين على مستوى البلاد والعالم. ثم يتم بعد الانتهاء من وضع الدستور وعرضه التصويت عليه من قبل ممثلي الأمة في المجلس الاتحادي واعتماده رسمياً.

رابعاً: بعد التصويت على الدستور واعتماده، يتم فوراً تشكيل الحكومة الاتحادية بترشيح وتصويت المجلس لأحد النواب الأعضاء ليقوم هو بتلك المهمة (رئاسة الوزراء، وطبعاً يحق للمستقلين أو غيرهم في البلاد الترشح لهذا المنصب وفق شروط تحددها اللجان المختصة، ولكن في هذه المرحلة تحديداً يتم ترشيح أحد أعضاء مجلس الشورى الاتحادي لهذه المهمة، حتى نعبر إلى مرحلة الاستقرار السياسي وتحسن آليات وضوابط الترشح والتصويت مع الوقت وبجهود أهل الاختصاص في ذلك) على أن لا يكون أي فرد من أعضاء الحكومة عضواً في المجلس الاتحادي، وإنما من كفاءات البلد وأصحاب الاختصاص، ثم بعد انتخاب رئيس الوزراء من قبل أعضاء المجلس الاتحادي وتشكيل الحكومة الاتحادية (طبعاً سيكون هناك ممثل لكل وزير من وزراء الحكومة في كل منطقة على مستوى الاتحاد، ويحضر ممثل الوزير هذا في كل جلسات المجلس المحلي كنائب عن وزيره في الحكومة الاتحادية - ما عدا رئيس الحكومة نفسه فلا ممثل له، أو وزير الدفاع كون لا علاقة للجيش بالقضايا الداخلية في الدولة - وذلك من شأنه ضبط وتحسين مستوى العمل الحكومي وجعل الأمة مشرفة على أداء الحكومة ليس فقط على مستوى المجلس الاتحادي بل والمجالس المحلية كذلك) يتم التصديق عليها من قبل المجلس الاتحادي، ثم يؤدي أعضاء الحكومة ورئيسها

القسم الدستوري أمام المجلس والأمة كلها لتبدأ الحكومة في مهام عملها.

خامساً: بعد الانتهاء من تشكيل الحكومة وبدء عملها، يتم الإعلان عن بدء السباق الرئاسي لاختيار رئيس الاتحاد الذي ستكون صلاحياته محددة حسب ما يقرره ويراه مجلس الشورى الاتحادي، ويحق لكل مواطن المشاركة في هذا السباق إذا ما توافرت لديه الشروط التي تحددها اللجان المسؤولة عن هذا الشأن. وفي مدة لا تتجاوز الثلاثة أشهر يتم اختيار الرئيس المنتخب ويؤدي اليمين الدستورية أمام مجلس الشورى الاتحادي والأمة كلها ليبدأ في مهام عمله، وطبعاً الفترات الرئاسية هي فترتان فقط كل فترة خمس سنوات وكذلك رئاسة الوزراء.

ليكون تنفيذ كل المقترح في مدة لا تتجاوز العامين (والتي هي المرحلة الانتقالية والتأسيسية) للعبور إلى مرحلة الاستقرار السياسي ومن ثم الاقتصادي علناً نلحق بركب الحضارة ونساهم فيها ككل أمم العالم الفاعلة.. بحول الله وتوفيقه.

- طبعاً تجرى الانتخابات النيابية للأعضاء كل 4 أو 5 سنوات - حسب ما تقرره لجان الاختصاص - على مستوى المجالس المحلية والمجلس الاتحادي بالتبعية، لأنه لا يصل لمجلس الشورى الاتحادي من لم يُنتخب ابتداءً من الناخبين، ثم ثانياً من النواب المنتخبين في المجالس المحلية.

وفيما يخص أسرة آل سعود فإن القضاء هو حصراً من سيتولى أمرهم تقوده الآية الكريمة {يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا، اعدلوا هو أقرب للتقوى واتقوا الله إن الله خبير بما تعملون}.

ولا ينفذ بحقهم شيء إلا بحكم منه (أي: القضاء) فلا يقتل منهم سوى القتلة ومن ثبت أنه متورط في جرائم قتل أو اغتصاب أو استعباد أو تعدّ على الأعراض، وما دون ذلك من فساد مالي ونهب لثروات الشعب واستيلاؤهم على الأراضي الشاسعة وغيرها دون وجه حق فيتم محاسبتهم عليها أشد حساب، ويتم بتكليف من القضاء ملاحقة الهاربين منهم للخارج ومحاكمتهم واستعادة كل هللة في حساباتهم البنكية لصالح خزينة الأمة، وكذلك مصادرة كل ما هو مسجل بأسمائهم سواء في الداخل أو في الخارج، هذا بالإضافة طبعاً لتجريدهم من ألقابهم الكفرية (صاحب السمو الملكي أو صاحب الجلالة، الأمير أو الملك..، ويتم إلغاء لقب "آل" سعود، وليبحثوا عن أصلهم!) والتعامل معهم بعد انتهاء محاكماتهم كمثّل غيرهم، فيعملون مثل الناس وينزلون للشوارع معهم، لا قصور ولا مزارع ولا يخوت ولا أراضٍ شاسعة منهوبة من أصحابها، ولن تتكفل الدولة بالصرف عليهم إلا كما تصرف على الفقراء والمحتاجين، ومن يحاول منهم ولو همساً أن يعبث بأمن البلاد أو الحلم

في استعادة مملكتهم سيتم تحويله للقضاء للنظر في أمره
أملين أن يصدر بحقه أسمى الأحكام. ونفس الأمر ينطبق
على أسرة آل الشيخ وبقية الأسر التي هي ضمن دائرة آل
سعود ودائماً معهم".

أخيراً: أدعو كل معارضي آل سعود إلى تأمل هذا المقترح
والنظر فيه بعناية، علنا نجتمع حول مشروع جامع يهدف
إلى تأسيس الدولة المدنية الاتحادية الشورية.. دولة القانون
والحقوق والحريات والكرامة والمساواة والعدالة.. في
جزيرة العرب، ونحرر أرضنا ونعيد الحقوق إلى أصحابها
ونحاسب كل من تورط في جرائم هذا الكيان الغاصب.

كي لا نعودَ نتحدث عن التشريع الإسلامي كأمر غريبٍ عن الواقع الإنساني!

*تعليقي على تغريدة الدكتورة مضاوي الرشيد:

«أهم نصيحة للدكتور سلمان العو هي تطبيق الشريعة بالقوة في مجتمع لم يتعود عليها، تكون عاقبته وخيمة، ومعاداة الأقليات غير المسلمة تدفع إلى الهاوية. قال الحق ولذلك سجنه النظام السعودي».

قلتُ: الشريعة التي يقصدها العودة وغيره من السلفيين والتراثيين هي اجتهاداتٌ وأفهامٌ بشريةٌ نسبيةٌ لنصٍ مقدسٍ مطلقٍ صالحٍ لكلِّ زمانٍ ومكانٍ، لا يخلق عن كثرة الردِّ ولا تنتضي عجائبه، وليست هي عين التشريع الإسلامي الإنساني. وعندما نقول: "لم يتعود المجتمع عليها"، فكأننا نجعل من التشريع الإسلامي الذي هو إنسانيٌّ تشريعًا بعيدًا عن الواقع، ومصادمًا للفطرة الإنسانية، وهذا غير صحيحٍ مطلقًا. ومعظمُ تشريعاتِ المجتمعاتِ المتحضرة هي ضمن حدودِ الله، وبالتالي هي إسلاميةٌ، وإن لم يعلموا بذلك، ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۖ فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ۗ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [سورة الروم: 30].

وعليه، تسقط هنا حتى كلمة "الأقليات"، إذ لا يعود لها معنىً أصلاً، فالتشريع الإسلامي لا يفرّق بين المسلم وغير المسلم، بل هو إنسانيٌّ ومدنيٌّ وعالميٌّ ومتوائمٌ مع ظروفِ كلّ مجتمع وكلّ زمن. والاجتهاد في التشريع ضمن حدودِ الله هو من مهامّ ممثلي الشعب الذين يُنتخبون انتخاباً حرّاً، واجتهاداتهم تخضع للتصويت والقبول أو الرفض، وطاعتها غير مطلقة، فلكلّ زمان متغيراته ومجتهدوه.

هذه فقط ملاحظةٌ سريعةٌ وموجزةٌ، كي لا نعودَ نتحدث عن التشريع الإسلامي كأمرٍ غريبٍ عن الواقع الإنساني أو غير متوافقٍ مع فطرة الإنسان وظروفه في كلّ زمانٍ ومكان. ولأنّ "الشريعة" التي يقصدونها هي اجتهادات بشرية نسبية لظروف وأحوال قد مضت، فإن محاولة تطبيقها الآن لا تتم إلا بالقوة، وهذا ما تحاول ممارسته معظم الحركات الإسلامية السلفية التي تساوي بين اجتهاد مضي عليه قرون لفلان من الناس في فهم نص من نصوص القرآن، ونص القرآن ذاته، وهذا غير صواب بتأناً.

الشرع الإسلامي ومنهاج النبوة!

تعليقي على تغريدة (مهنا المهنا):

«لا أظن أن يعلن - أحمد الشرع - أن سوريا ستحكم بالشرع الإسلامي، ودعوا عنكم استئناف الخلافة الإسلامية على منهاج النبوة! فهذه من المستحيلات!! وقد صرح بذلك بقوله: لن تكون سوريا أفغانستان أخرى».

قلت: وبغض النظر عن أن الجولاني (أحمد الشرع) يحكم سوريا الآن حكم المتغلب، وبالتالي لا شرعية له ولا يختلف بذلك عن بشار وغيره من طواغيت العرب، ولكن دعني أحدد كلامي هنا عن الحكم بالشرع الإسلامي ومنهاج النبوة الذي تحدثت عنه.

هل أفغانستان تُحَكِّم "الشرع الإسلامي" الصحيح، مثلاً، حتى تظن أن من يقول "لن نكون أفغانستان أخرى" لن يُحَكِّم الشرع الإسلامي وأنه بعيد عن المنهاج النبوي؟ ثم، أنا حقاً أتمنى أن أعرف ما هو هذا الشرع العجيب الغريب الذي، إن أردنا تطبيقه، علينا أن نكون إما مثل كيان آل سعود الغاصب الوراثي في جزيرة العرب أو طالبان المتخلفة المستبدة في أفغانستان!! أيعقل ألا يوجد إسلام بـ "وأمرهم شورى بينهم"؟ و"لا إكراه في الدين"؟!

وما هو منهاج النبوة هذا غير الشورى (الشورى في الأمر كله، وآليتها الديمقراطية في عصرنا الحاضر) والحرية بكل مستوياتها، واحترام إرادة الشعب بكل طوائفه؟

أليس منهاج النبوة هو دستور المدينة الذي استوعب حتى اليهود فيه؟

أليس هو "وشاورهم في الأمر"؟ أمر إلهي لمحمد النبي القائد صلوات ربي عليه وسلامه وتبريكاته وعلى آله!!

أليس هو احترام حريات الناس وحقوقهم في ممارسة شعائرهم الدينية وطقوسهم الخاصة بكل حرية؟

أليس هو احترام المرأة وحريتها ونيلها كامل حقوقها بما في ذلك السياسية؟ ألم يبايعن النبي (ص)؟ ويشاركن في كل مضامير الحياة؟

"يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبأيعنك على أن لا يشركن بالله شيئاً ولا يسرقن ولا يزنين ولا يقتلن أولادهن ولا يأتين ببهتان يفترينه بين أيديهن وأرجلهن ولا يعصينك في معروف ((فبايعهن)) واستغفر لهن الله إن الله غفور رحيم"، و"المؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر"؟

أليس هو الكفر بالطغيان بكل أشكاله ومستوياته؛ الدينية وغير الدينية؟

أليس هو المناخ السياسي الحر الذي وصل بالمنافقين إلى هذا الحد: "ومنهم الذين يؤذون النبي وَيَقُولُونَ هُوَ أَدْنَى؟"

أليس هو "فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر"؟ و"أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين"؟

فإن لم يكن كل ذلك، والأمثلة كثيرة وتطول، فما هو إذن؟
أهو ما تطبّقه طالبان أم ما يطبّقه آل سعود وآل صباح وبقية الطواغيت الذين يملأون منطقتنا؟!!

القرشية والحكم: نقد لتصورات الشيخ سفر الحوالي!

"أنتم - يا آل سعود - أسرة متدينة، ويعشّكم من يُشير عليكم بغير ذلك".

— سفر الحوالي

ينصح الشيخ سفر الحوالي آل سعود في كتابه "المسلمون والحضارة الغربية" بتسليم الحكم للقرشيين، كون القرشية شرط الحكم الشرعي - حسب معتقده هو - وقد ثبتت في الكتاب (لا أدري أي كتاب يقصد) وفي السنة (أي سنة بالضبط؟)! يقول الشيخ: "فلستم من قريش التي ثبت النص في كون الملك لها، وأنتم تعلمون أنكم لستم من قريش، وقد تعلمون أن الخوارج هم الذين قالوا بجواز أن يكون الإمام غير قرشي!".

يعني نحن كلنا خوارج في نظر الشيخ الحوالي - فك الله أسره - لأننا نقول الحكم ليس محصوراً بأسرة أو قبيلة أو عرق معين، وإنما هي الشورى "الديمقراطية" عبر الانتخابات الحرة، وليس شرطاً أن يكون الحاكم قرشياً أو حتى ذكراً، فهذا شرط وضعه بشر وليس رب البشر. ويضيف الشيخ الناصح: "ومن علامات آخر الزمان أن تسلب قريش ملكها، ومن نازعها فيه، كبّه الله على وجهه في النار".

فالحكم كما يرى الشيخ سفر للقرشيين حصراً! لا أدري من هم هؤلاء القرشيون! وبأي حق يحصر الحكم فيهم لمجرد أنهم قرشيون!

بل واعتبر سلبهم الملك علامة من علامات آخر الزمان، ومن نازعهم في ذلك فسيكبه الله على وجهه في النار! ويضيف هذا الشيخ الوهابي الناصح لآل سعود قائلاً: وبالقرشية صحت الأحاديث، وعلى ذلك أجمع الخلفاء الراشدون والصحابة أجمعون، ولا نريد لكم ولا لأي إنسان مخالفة ذلك، فيعيش المخالف معيشة ضنكا، ثم يكبه الله على وجهه في النار، مع أن الأمر ليس لأي قرشي، بل لمن توفرت فيه الشروط. والبديل عن ذلك هو إما الملك غصباً، والعمل بمذهب الرافضة في أن الحكم لأسرة معينة، وإما الديمقراطية الغربية التي هي على مذهب الخوارج.

وهنا يقع في تناقض من تناقضاته الكثيرة، فيعتبر حصر الحكم في أسرة معينة مذهب الروافض، مع أنه هو نفسه يدعو إلى حصر الحكم في القرشيين وحدهم! (ويحاول ترقيع ذلك بقوله: "مع أن الأمر ليس لأي قرشي، بل لمن توفرت فيه الشروط!!!").

نعم، ولكن الشرط الأساسي أن يكون قرشياً، وبالتالي فأنت
على مذهب الروافض أيضاً يا سفر! ويعتبر الديمقراطية
الغربية مذهب الخوارج! وبناء على ذلك، فلا يطالب
بالديمقراطية إلا الخوارج!!!

نعم، تستطيع!

نعم، تستطيع! تستطيع أن تكون ضد آل سعود وضد إيران وضد الصهاينة، وضد كل الإقطاعيات والوراثيات، وقوى الاستعمار في المنطقة، وكل استبداد وطغيان وقمع لحرية الإنسان في العالم. نعم، تستطيع أن تكون ضد كل أولئك في آن واحد. نعم، تستطيع أن تكون ضد كل من ينتهك حقوق وحریات وكرامة الإنسان في أي مكان. تستطيع ذلك إن كنت حرأ، مؤمناً، صادقاً، مسؤولاً، إرادتك ليست مرهونة لأحد، ولست بائعاً لضميرك، وتذكر الله في كل خطوة في حياتك. تستطيع أن تكون حرأ شريفاً، ضد كل طاغٍ مستبدٍ مستكبرٍ ومتجبرٍ. ما المشكلة؟ لماذا يجد الكثيرون صعوبة في فهم ذلك؟ واستيعاب أنه من الممكن أن يوجد أشخاص أحرار يرفضون الظلم لأنه ظلم، وليس لأنه فقط صادرٌ من فلان من الطواغيت، وليس من علان وفلتان من بقية الطواغيت؟!!

أين الشرف وخشية الله ويقظة الضمير لدى من يعارض طاغية في الشام ثم ينبطح لطواغيت جزيرة العرب؟ من حارب آل الأسد ثم الآن يلحق أذى آل سعود؟ أين الشرف لدى من يرفض احتلال المسجد الأقصى ويبارك احتلال آل سعود لبيت الله الحرام في الحجاز؟ أين الشرف لدى من

يعارض كهنوت إيران وميليشياتها، ويتبارك بكهنوت الوهابية في جزيرة العرب، وميليشيات آل سعود الداعشية الإرهابية التي لم يسلم منها بلدٌ عربيٌّ أو إسلاميٌّ واحد، بل حتى العالم كله؟! لماذا النفاق وازدواجية المعايير؟ لماذا نحارب الشيء هنا ونمجده هناك؟ لماذا نسمي احتلال فلسطين احتلالاً ولا نسمي احتلال آل سعود لجزيرة العرب احتلالاً؟ وبدلاً من ذلك يسمونه "فتحاً" و"خدمةً للحرمين"؟! أي خدمةٍ تلك التي تعطي آل سعود الغاصبين الحق لمنع كل من عارضهم من المسلمين من الحج أو العمرة؟ أن يجعلوا الحرمين الشريفين مصيدةً لكل معارض لهم، فما إن يصل للحجاز حتى يعتقلوه وينكلوا به!؟

كيف تتغاضى عن الظلم في أرض مهبط الوحي ومنطلق الرسالة المحمدية الخاتمة؟ وأنت تدعي الإسلام والعروبة والشرف؟ أي إسلام تعرف؟ وأي شرف؟ وكيف يستساغ لدى الإنسان الحر والمسلم أن تكون هويته عبارةً عن انتسابه لعائلةٍ غاصبيةٍ (لا أصل لها حتى) تحتل أرضه، وتهتك عرضه، وتسلبه حقه، وتصادر رأيه، ولا تعترف له بأي حق في المشاركة في أي وأتفه قرارٍ يتخذ في تلك الزريبة؟! وكيف يسكت المسلمون عن كارثة كهذه، وانحطاط كهذا؟ وأين؟ في جزيرة العرب، حيث الحجاز، حيث مكة والمدينة!! وبدلاً من رفضها وتوعية الخاضعين لها المؤدلجين بها بخطورة ما هم فيه، نجدهم يقولون

"الشعب السعودي"! ماذا تعني "سعودي"! لا أحد يهتم ولا يفكر! أليس شعباً عربياً؟ ومسلماً؟ أليست هذه جزيرة العرب؟ فلماذا يُسلخ ويُمسخ شعبٌ بأكمله من هويته وأصله ومنبعه لِيُنسب ظلماً وكرهاً للغاصبين المحتلين الطواغيت فاقدي الشرعية ومحرفي الدين والتاريخ؟

من الكيان الغاصب إلى الدولة المدنية الشورية: أولوية قضية الشرعية

يتحدث الكثيرون من الذين يتصدرون المشهد السياسي كـ "معارضين" أو كما يحبون تسمية أنفسهم "إصلاحيين" عن الوطن وحبه والحرص عليه والنضال من أجله... الخ. ويقصدون بالوطن المهلكة السعودية، أو حتى من يتحدث منهم عن كتابة دستور لهذا الوطن المزعوم، وهي خطوة لاحقة أصلاً تأتي بعد تأسيس الدولة ونيلها للشرعية التي مصدرها اختيار الشعب والقيم والمبادئ الإسلامية. ناهيك عن أنك غير مخول أساساً بالقيام بمثل هذه المهمة وحدك، فالشعب هو الذي يختار ممثليه ليقوموا هم - بمساعدة المختصين - بكتابة هذا الدستور، وهي مرحلة لاحقة على كل حال.

لكن لم ينتبه الجميع إلى أمر في غاية الأهمية، وهو أنه لا وجود لدولة أصلاً. ليس هناك وطن بعد، ما هو موجود عبارة عن كيان وراثي غاصب لا شرعية له. لولا السلاح والتجهيل والدعم الغربي، ما بقي حتى يومنا هذا. وبالتالي، لا يصح أن يطلق عليه اسم دولة أو وطن. فالشعب أولاً لم يختار هذا الواقع وشكل الحكم الذي أصبحوا بموجبه "سعوديين"، أي تابعين مملوكين لآل سعود، ولم يختار

حدود هذا الكيان الذي يحتل جزيرة العرب، ولم يختر آل سعود أو حتى يتشارك معهم في الحكم أو حتى في أنفه الأمور. شعب بلا قرار. وكيف له أن يختار عائلة كي تتوارثه وتستأثر بالقرار والثروة؟ كيف يجتمع الخيار والتوريث أصلاً؟ كيف يجتمع حكم الشورى وحكم الوراثة؟ هذا مستحيل، فصدان لا يجتمعان، وإذا كان التوريث، فلا وجود للشورى، وإذا كانت الشورى، فلا مجال للتوريث. هل يمكن أن يجتمع الليل والنهار في آن واحد؟!

إذاً، لا وجود لشعب موحد برضاه وله هويته الأصلية التي تعبر عنه وعن قيمه ومبادئه، ولا وجود للأرض فقد استولى عليها آل سعود وجعلوها أملاً خاصة لهم حصراً، ولا وجود لحكومة أو نظام حكم منتخب ومتوافق عليه من قبل الشعب، ولا وجود لسيادة حقيقية لهذا الشعب أو حتى لهذا الكيان المصطنع المفروض بقوة السلاح والأمر الواقع.

وإن كانت الدولة تُعرّف بأنها أرض وشعب وحكومة وسيادة، أي أرض مستقلة متوافق عليها ومُعترف بها، أي ليست مغتصبة من أحد أو شعب آخر، وشعب حر مجتمع بإرادته وخياره، وحكومة مختارة طبقاً لدستور وقوانين ومواثيق متوافق عليها شعبياً، وسيادة تعبر عن الاستقلال والحرية لهذه الدولة وشعبها... فإنه لا ينطبق أي من تلك العناصر على الواقع الموجود في جزيرة العرب، واقع

الكيان السعودي، ويشمل ذلك بطبيعة الحال بقية الكيانات المصطنعة (قطر، البحرين، الكويت، عمان، الإمارات...).

الذي لا يزال يجهله هؤلاء أو لا يريدون الاعتراف به هو أنه لا وجود لدولة في جزيرة العرب حتى هذا التاريخ. وكان أول وآخر دولة حقيقية فيها (أي في جزيرة العرب)، دولة مدنية ذات شرعية تأسست على الاختيار والتوافق والرضا الشعبي، ولها دستورها وقوانينها وسيادتها، والناس فيها متساوون أمام القانون ويتمتعون بأعلى درجات الحرية بكل مستوياتها وحقوقهم الإنسانية محمية ومكفولة، ويشعرون بعدالة توزيع السلطة والثروة... الخ. كانت دولة المدينة التي أسسها سيدي رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبعدها، وتحديداً منذ بداية تأسيس النظام الوراثي في تاريخ المسلمين على يد الطلقاء، والقضاء على الشورى... لم تقم دولة بالمعنى الحقيقي والحضاري والإنساني في جزيرة العرب حتى الآن.

إذاً، نحن لم نؤسس دولة بعد، لتكن تلك الأولوية، ولنؤسس دولة لا بد لها من شرعية. وطريق الشرعية كان ولا يزال وسيظل رضا واختيار الشعب والتزام الدولة بالقيم العلوية والمبادئ الإسلامية (الحرية، العدالة، حق الشعب في حكم نفسه "الشورى"، المساواة، الكرامة للجميع دون تمييز). ولهذا نحن حريصون على أن نصوب للإصلاحيين الذين

يصبون جام غضبهم على مواضيع ليست جوهرية أو يجعلون بن سلمان هو أساس كل بلاء تعانيه الأمة، متناسين أنه ليس إلا نتيجة طبيعية لهذا الحكم الوراثي العائلي في ظل هذا الكيان الغاصب الفاقد لكل شرعية.

نحن حريصون على أن نوجه الجهود المبذولة والطاقات الشبابية الغاضبة التي تعاني الكبت والتهميش والإقصاء نحو المسار الصحيح، مسار المستقبل والنهضة والتغيير؛ ولذلك كنا قد ذكرنا في بداية هذا الكتاب أن الأسباب الحقيقية التي دفعتنا لمعارضة آل سعود تتمثل في هذه الأسباب الخمسة على سبيل الإجمال لا الحصر طبعاً، وقلنا هي:

- انعدام الشرعية
- الحكم الوراثي
- فرض الهوية السعودية
- فرض العقيدة الوهابية
- احتكار الثروة بيد القلة (آل سعود وحواشيهم).

وهذا ما نحاول أن يركز عليه الشباب العربي (شباب وشابات جزيرة العرب)، بحيث لو فعلوا ذلك لحلت القضايا التي يعتبرونها أكثر إلحاحاً مثل البطالة والفقر وارتفاع

الأسعار... الخ. فهم إن ركزوا على هذه الأسباب وبدأوا في التساؤل - على سبيل المثال - هكذا تساؤلات: ما هي شرعية هذا الكيان السعودي "السعودية"؟ بأي حق يحكمنا حصراً آل سعود ويتوارثوننا وكأننا بهائم أو قطع متاع في حظيرتهم؟ وبأي منطق صرنا "سعوديين"؟ ألا نعرف أسماء آبائنا مثلاً حتى ينسبنا ابن سعود إليه؟ ألسنا عرباً ومسلمين ولنا جذور وتاريخ وهوية ودين؟ ومن هو محمد بن عبد الوهاب هذا وعقيدته الوهابية؟ أهو رسول أو نبي؟ ماذا يعني أن يفرض ابن سعود عقيدة كهنوتية كهذه على شعب بالملايين؟ أين الإسلام وحرية الاعتقاد؟ وهل كنا مشركين مثلاً أو ملاحدة حتى جاءنا ابن عبد الوهاب وصحح لنا الدين؟ ما هذا الهراء؟ وبأي حق تكون البلاد كلها بثرواتها وخيراتها ملكاً لآل سعود؟ بأي حق يحصل كل فرد من آل سعود على مخصصات منذ الولادة بينما هناك من الشعب من لا يجد ما يسد به جوعه أو يغطي تكاليف علاجه أو يسدد به فواتير الماء والكهرباء؟ إلى آخر ذلك من التساؤلات التي تغوص نحو الجذور الحقيقية لكل المشاكل التي نعاني منها اليوم. فلا ينبغي أن تضع الجهود على محاولات معالجة العوارض الجانبية للمرض، وإنما ينبغي حشد كل الجهود والقوى لمواجهة المرض نفسه وحصاره حتى القضاء عليه.

لماذا نحن نصر على قضية الشرعية؟ ببساطة لأن على أساسها يبنى كل شيء. وإذا كانت الشرعية طريقها - وهي - الخيار الشعبي والقيم الإسلامية وحقوق الإنسان، فذلك وحده كفيل بمعالجة كل ما يطرأ من مشاكل لاحقاً، لأن الشرعية تعني أن الشعب هو من يقرر، وبالتالي من بيده القرار لن يسكت عن هضم حقوقه أو تدهور حالته المعيشية والاقتصادية والاجتماعية. من يتمتع بالحرية سيستطيع أن يطالب بالخبز والعمل والحياة الكريمة، ومن لا حرية له لا كرامة له ولا حياة له، ولن يلتفت إليه أحد ولن يقدر حتى على الصراخ من شدة الألم والمعاناة. إذاً نحن نتحدث عن قضية بالغة الأهمية، فالكيان الذي لا شرعية له وتمكن بالتغلب لن يهتم إن أكل الناس أو جاعوا، إن رضوا أو غضبوا، ولا يمكن لحاكم أتى بالسيف والوراثاة أن يفهم معاناة الشعب ويحترم خياره وحقوقه ويعي أنه مجرد موظف لدى الشعب لا فوق الشعب.

قضية الشرعية إذاً هي أهم قضية وهي الأولوية القصوى لكل معارض للكيان السعودي (أو هكذا ينبغي)، وهي وحدها كفيلة بإسقاط هذا الكيان وتفكيكه إن وجدت الاهتمام والتركيز اللازمين من الشباب والشابات وكل النشطاء والمعارضين في الخارج والداخل. يكفي أن يقتنع الناس بعدم شرعية هذا الكيان وما يتعلق به، وأنهم بالفعل لم يختاروه، وإن أرادوا أن يختاروا اليوم أو يشاركوا في أي

قرار يخص هذا الكيان فلن يستطيعوا، ولن يسمح لهم ابن سعود بذلك. يكفي أن يعوا ذلك حتى تتوجه طاقة الغضب نحو المسار الصحيح، مسار التغيير والمستقبل الذي يحتم تفكيك هذا الكيان الوراثي الغاصب وتأسيس دولة مدنية جمهورية اتحادية شورية (ديمقراطية) تقوم برضا الشعب واختياره، ويحكم الشعب فيها نفسه بنفسه، ويختار اسمها وعلمها ويضع دستورها وقوانينها ويشارك في كل صغيرة وكبيرة عبر ممثليه المنتخبين في كل مناطق البلاد، سواء في المجالس المحلية لكل منطقة أو في المجلس الاتحادي الذي يضم ممثلي الشعب عن كل منطقة حيث يُنتخبون من قبل مجالسهم المحلية لتمثيل مناطقهم في مجلس الشورى الاتحادي الذي سيكون كما اقترحنا في العاصمة الاتحادية للدولة وهي المدينة المنورة.

على أن حتى هذا الاقتراح (اقتراح أن تكون المدينة هي العاصمة) سيخضع للتصويت - كما حالة الاتحاد أيضاً - في المجلس الاتحادي. وقد شرحنا وفصلنا ذلك في الكتيب المنشور بعنوان "مقترح عبور لما بعد سقوط آل سعود".

ما نود قوله والتأكيد عليه في هذا الصدد هو أننا بحاجة لتسليط الضوء على هذه الحقيقة التي يجهلها ويتنكر لها الكثيرون من النشطاء والمعارضين، خاصة الذين في الخارج، وهي أنه لا وجود لدولة أصلاً في جزيرة العرب،

وأن ما هو موجود الآن إنما هو عبارة عن كيان غاصب وراثي لا شرعية له على الإطلاق، قام بالسيف ويحكم بالسيف ومستمر بالسيف. وأن نعي أن الأولوية الحقيقية التي يجب التركيز عليها وحشد القوى والجهود في اتجاهها هي قضية الشرعية، التي إن حُلَّت سينهار معها الحكم الوراثي، ونتخلص من ما يسمى بـ "الهوية السعودية"، وينتهي فرض العقيدة الوهابية التكفيرية، وينتهي مع زوال وتفكك هذا الكيان الغاصب احتكار آل سعود وحواشيهم للثروة وخيرات هذه الأرض، وبالتالي تعود للشعب لتكون تحت تصرفه الكامل عبر ممثليه المنتخبين في مجلس الشورى الاتحادي.

لا لليأس: التغيير آتٍ وزوال آل سعود أمر محتوم

لا شك أن الوضع الحالي لشعب جزيرة العرب يجعل المراقب والمنشغل بالشأن العام، والمجاهد الساعي لإحداث التغيير الإيجابي هناك، يصاب بنوع من الإحباط والشعور بعدم الجدوى، وربما اليأس التام، والوحدة والابتعاد عن مسار الجهاد في سبيل الله؛ أي سبيل الحرية والشورى والكرامة والمساواة والعدالة للجميع دون تمييز، وكل قيم الإسلام الكبرى التي تتضمن بطبيعة الحال حقوق الإنسان التي لا يختلف عليها عاقلان في العالم. ويُفضل البعض الانكفاء على الذات والزهد حتى في مجرد متابعة وقراءة الأحداث والأخبار اليومية التي تتعلق بجزيرة العرب.

ولكن هناك أمر يغفل عنه المجاهد أو المناضل الذي تسلل اليأس والإحباط والشعور باللاجدوى إلى نفسه، وأتحدث هنا عن المسلم بطبيعة الحال، وهو أن هذا الجهاد، الجهاد في سبيل الحرية والشورى والعدالة والمساواة والكرامة والقيم الإسلامية التي تم ذكرها، هو عبادة لله تبارك وتعالى وجزء من صميم عقيدة المسلم. فهل يجوز أن يمل المسلم من العبادة أو أن يعتزلها لأنه مثلاً لوحده؟ هل نترك الصلاة إن كنا لوحدها؟ هل يعقل ذلك؟ هكذا هو الجهاد في سبيل نصره وحماية الحرية الإنسانية، ومحاربة الطاغوت

ورموزه وأعوانه وجنوده. نستمر وإن كنا لوحدها، وإن لم نَرَ النتائج خلال عمرنا القصير بالنسبة لعمر الشعوب والأمم والدول.

إن، لا مجال في الجهاد للتراجع أو الانكفاء والاعتزال لأننا لا نجد نتيجة في المدى المنظور أو لأننا لا نرى أملاً في من نحاول استنهاضهم. وإنما هو الإصرار والعزيمة والاستمرار، واستشعار عظمة ما نقوم به، ولذة عبادة بل ومتعة الجهاد وقول كلمة الحق، والسعي نحو الحرية، والذود عنها وعن كرامة الإنسان، كل إنسان.. حتى الآلام في هذا الطريق لها لذة ومعنى.

نعم، آل سعود تمكنوا عبر عقود طويلة من الزمن من مسخ العقول، وتشويه الحقائق، وتحريف الدين، وتزييف التاريخ والسيطرة على مصادر المعرفة والمعلومة. نعم، كل ذلك صحيح، ولا شك أن كثيرين من الشعب العربي "المُسعود"، خاصة الكبار منهم، ميووس منهم. ولكن هناك جيل جديد لا ينبغي أن نتجاهله أو نقدمه هدية لآل سعود حتى يفعلوا فيه ما فعلوه بالجيل القديم، وفيه (أي هذا الجيل الجديد) لا تزال القدرة والإمكانية على تقبل العلاج لما أحدثه آل سعود في عقولهم وهويتهم من تشويه وتدمير وإفساد. ولا يزال تغيير القناعات والأفكار التي يحملونها ممكناً بالنسبة لهم، وحتى وإن لم يوجد واحد فيهم يُؤمّل فيه خيراً (وهذا محال)، يكفي

أن نقوم بما هو واجب علينا، ومعذرة إلى ربنا. أما النتائج،
فإلى الله أمرها وليس إلى العباد.

{وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا لَّا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ
مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا ۗ قَالُوا مَعذِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ}
(الأعراف: 164)

ونحن - على كل حال - موقنون أن التغيير آتٍ لا محالة،
وأن آل سعود إلى زوال بعون الله تبارك وتعالى، طال
الزمان أو قصر. وأن كيانهم الغاصب منذ نشأته وهو يحمل
بذور هلاكه واندثاره فيه، فلا مستقبل له، وأرى نهايته
أقرب مما يظن كل المراقبين. ومصير جزيرة العرب هو
أن تتحرر وتعود لشعبها، ثم يحكم شعبها نفسه بنفسه عبر
ممثليه في ظل دولة مدنية شوروية اتحادية جمهورية حرة،
القرار الأول والأخير فيها للشعب، والسيادة فيها لقيم
الإسلام الكبرى ولإرادة الشعب الحرة. دولة يختار شعبها
اسمها وشعارها، ويضع دستورها وقوانينها ومواثيقها عبر
ممثليه الذين ينتخبهم في المجالس الشورية على مستوى
المناطق وفي المجلس الشوري الاتحادي في العاصمة
الاتحادية للدولة.

وذلك كله يبدأ بالتححرر من هوية الغاصب المحتل، ورفض الشعب أن ينسب إليه، فيبدأ كل شاب وشابة بإعلان رفضهم للسعوديّة، فهم عرب ومسلمون وليسوا "سعوديين"، أي تابعين ومملوكين لآل سعود. وذلك مرتبط أساساً باقتناعهم أولاً بعدم شرعية هذا الكيان السعودي وإعلان رفضهم لهذا الكيان الفاقد لكل شرعية، والمستمر بالسيف الأجرى والدعم والتسليح الغربي وتجهيل الشعب وإفساده وأدلجته، وبشرع الكهنوت الوهابي. ورفضهم لاحتكار آل سعود وحواشيهم للثروة والمخصصات المليارية الشهرية لكل أمراء آل سعود، هذا فضلاً عن سرقاتهم للأراضي والأموال العامة والخاصة، ومزاحمتهم كل تاجر في تجارته عبر الاستيلاء على الحصص الكبرى من الشركات بقوة السلاح، وبمبرر أنهم "أمراء من آل سعود"، وكل ما هو للشعب هو ملك لآل سعود بالضرورة، باعتبار أن الشعب نفسه مملوك لهم وينسب إليهم!!

وذلك كفيل بتفكيك هذا الكيان الوراثي الإقطاعي الغاصب وإسقاط آل سعود، وبالتبعية إسقاط كل الكيانات الوراثية الإقطاعية في جزيرة العرب (قطر، البحرين، الكويت، الإمارات، عمان)، ليعود القرار والسيادة لشعب الجزيرة في كل مناطقها وأقاليمها، فلا توريث ولا استبداد ولا احتكار ولا حكم إقطاع، وإنما هي الشورى (وآليتها

المعاصرة هي الديمقراطية) وقيم الإسلام الكبرى، الحرية
على رأسها وأساسها.

يقظة الشعوب ووعيا بحقوقها وحرقاتها: السلاح القاهر للاستبداد

الاستبدادُ يتربصُ بالمجتمعاتِ في كلِّ مكانٍ وزمانٍ، ولا يوجدُ مجتمعٌ له حصانةٌ ضدَّ الاستبدادِ، حتى في الدولِ الراسخةِ فيها الديمقراطيةُ وتقاليدها. ولذلك، لا يجوزُ بأيِّ حالٍ من الأحوالِ أن تغفلَ هذه المجتمعاتُ عن قضيةِ الحرية، ولا أن يتدرَّعَ الفردُ هناكُ بمشاغلِ الحياةِ اليوميةِ وكسبِ لقمةِ العيشِ فيلتهيَ أو يغفلَ عن حريرتهِ وحقوقه الإنسانيةِ. لهذا كان ولا يزالُ، وسيظلُّ السلاحُ الوحيدُ القاهرُ للاستبدادِ عبرَ التاريخِ وإلى يومِ الدين هو يقظةُ الشعوبِ ووعيا بحقوقها وحرقاتها، وغيرتها وحرصها المطلقُ على حرياتِ أفرادها وحقوقهم وكرامتهم. هذا وحده السلاحُ القاهرُ للاستبدادِ والظلمِ وكلِّ مستبدٍ متربصٍ. نعم، حقُّك أن تطلبَ الرزقَ وتسعى إلى ذلك ما استطعت، لكن واجبُك أن لا تغفلَ عن حريتكَ وحقوقك وحقوق الآخرين التي تمكِّنك وغيرك من العيشِ بحرية وكرامة وطلبِ الرزقِ الحلالِ دون خوفٍ أو إذلالٍ.

إنَّ الاستبدادَ كالحَيوانِ المفترسِ الذي يتربصُ بفريسته حتى تغفلَ وتطمئنُ إلى أنه لا أخطارَ محدقةً بها، حتى ينقضَّ عليها ليفترسها ولا يبقى منها شيئاً. كذلك الحالُ بالنسبةِ

للمجتمعات التي تطمئنُ للحياة الدنيا وتتناسى القيم العلية، وعلى رأسها الحرية والكرامة الإنسانية. فما إن يحدث ذلك حتى يتمكن الاستبدادُ منها ويُحكم سيطرته عليها.

أحدثت عن مجتمعاتٍ ودولٍ قد قطعت أشواطاً كثيرةً وطويلة في الحياة الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومع ذلك، شبَّح الاستبدادُ يحومُ حوالها طوالَ الوقت، ينتظرُ أن تغفلَ لحظة واحدةً حتى يفتنصَ الفرصة ويبسط سيطرته. ولعلَّ ملامحَ ذلكَ تتضحُ اليومَ في كثيرٍ من الدول الديمقراطية، سواء في أوروبا أو أمريكا، حيث صعودُ اليمين المتطرفِ والقوى المعادية للحرية والديمقراطية والمهاجرين والتعددية الثقافية وحقوق الإنسان. فهذا الكونغرسُ الأمريكيُّ يُقْتَحَمُ ويُكسَّرُ من قبل أنصارِ ترامبَ لأنه لم يفزَ في الانتخاباتِ السابقة. ولولا أنه فاز مجدداً في الانتخاباتِ الأخيرة لربما كان المشهدُ اليومَ مختلفاً. على أن ذلكَ الخطرَ لا يزالُ قائماً، فمن يضمنُ أن يسلمَ السلطة في آخر فترته الحالية، وهي الفترة الأخيرة، دون عنفٍ أو انقلابٍ كاملٍ يغيرُ كلَّ شيءٍ في أمريكا؟!!

وهذه أوروبا تشهدُ صعوداً غيرَ مسبوقٍ لأحزاب اليمين المتطرف. ولا أبلغُ على ذلكَ من الهجمات العنصرية ضد اللاجئين في بريطانيا قبل بضعة أشهر، حيث شهدت البلادُ موجةً من الهجمات، وإحراق السيارات والمنازل وفنادق

إبواء اللاجئين، والاعتداء بالضرب على كل شخص غير أبيض، ومحاولتهم اقتحام وإحراق عددٍ من المساجد، لولا أنّ المسلمين الشجعان كانوا لهم بالمرصاد ولفنؤهم درساً قاسياً بعد أن عجزت السلطات عن ضبط الأمن وحماية الناس. ولا ننس أيضاً أنّ أعداداً كبيرةً من الشعب نفسه خرجت أخيراً وصرخت في الشوارع رافضةً هذا العنف والعنصرية، ورفعت شعارات الترحيب باللاجئين، ووقفوا صفّاً واحداً ضدّ تلك الهجمات التي استمرت قرابة أسبوعين، حرّم فيها كلُّ غير البيض من الخروج في الشوارع التي كانت تحت سيطرة عصابات اليمين المتطرف التي كانت تعتدي على المارة والناس في أعمالها وبيوتها لمجرد أنهم من غير البريطانيين البيض. ولا ننس دعم الصهاينة لتلك الأحداث ونشر المعلومات المغلوطة لمزيد من إشعال الحرب بين اليمينيين والمسلمين هناك.

لماذا أذكرُ كلَّ ذلك؟ لأقول إنه لا حصانة لأيّ مجتمع من عودة الاستبداد في أيّ لحظة، والتي قد ينجم عنها اشتعال حروب أهلية وطائفية دموية، حتى وإن كانت الديمقراطية راسخة في ذلك المجتمع. ولا سلاح قاهرًا للاستبداد وقادرًا على دحره وإذلاله في كلِّ مرةٍ سوى يقظة كلِّ فردٍ في كل المجتمعات ووعيه بحقوقه وحرياته وكرامته الإنسانية له ولكل إنسان دون تمييز أو إقصاء. ولهذا، فإنّ كلَّ فردٍ في هذه المجتمعات وكلّ المجتمعات الإنسانية مدعوٌ ليكون ذا

وعى ونشاطٍ سياسيٍ وحقوقى، مدافعاً عن الحرياتِ وحقوقِ
وكرامةِ الإنسان، كلَّ إنسانٍ (الأمر بالمعروف والنهي عن
المنكر). وهذا وحده الضامنُ الوحيدُ لعدم عودة الاستبدادِ
والقدرة على دحره في كلِّ مرةٍ يحاولُ فيها العودة تحتَ
شعاراتٍ مختلفةٍ.

وأنا أكتبُ هذا الكلامَ وأشيرُ إلى أمثلةٍ من المجتمعاتِ
الغربية، حيث هناك حدٌّ معقولٌ من الحريةِ وحقوقِ الإنسان،
ومع ذلك، أخطارُ الاستبدادِ تحققُ بهم... أتساءلُ: فما بالنا
بمجمعاتٍ لم تذقْ طعمَ الحريةِ يوماً، وما تزالُ ترزحُ تحتَ
وطأةِ الاستبدادِ وحكمِ التوريثِ والإقطاعِ والكهنوتِ والفسادِ
والإجرامِ والإرهابِ، وتعادي كلَّ من يدعو لحكمِ الشورى،
وعدالةِ توزيعِ السلطةِ والثروة، والمساواةِ أمامَ القانونِ،
والحرياتِ وحقوقِ الإنسان... الخ؟ إنَّ هكذا مجتمعاتٍ لهي
بأمرٍ الحاجةِ لأن تُوعى بحقوقها الإنسانية، وتُستنهضَ
هممها، وتُحشدَ طاقاتها في مواجهةِ أخطر الأخطارِ وأفظعِ
الفضائعِ والشرِّ المطلق.. أعني الاستبدادَ، أعني الطغيانَ،
أعني حكمَ التوريثِ والإقطاعِ والفسادِ واحتكارِ السلطةِ
والثرواتِ وما يجلبه ذلك من حروبٍ أهليةٍ وطاقفيةٍ وفسادٍ
ودمارٍ على كل المستويات.

ولهذا، فإننا جميعاً مدعوون لأن نستنهضَ الهممَ وننشرَ
الوعيَ السياسيَّ والحقوقى، بدءاً بالأقربِ منا، ليبدأ كلُّ فردٍ

منا بعائلته، ثم أقاربه وأصدقائه وأبناء حيه وقريته ومدينته... وهكذا حتى نحدث ثورة في الوعي الجمعي العربي لتندلع بعدها ثورة الشعوب مدفوعة بوعيها لحقوقها السياسية والإنسانية، وتعرف ماذا تريد بعد إسقاط أنظمة الجور والطغيان والتوريث والإفساد.

الكلام يطول بطبيعة الحال، ولكن ما أود أن أشير إليه وأؤكد عليه في هذا الصدد هو أن كل فرد في أي مجتمع ملزم بأن يكون لديه الوعي المطلوب بحقوقه وحرياته - له ولغيره - حتى لا يكون فريسة للاستبداد والاستعباد في لحظة غفلته. وفي مجتمعاتنا العربية، حيث نعيش خارج التاريخ، الأمر أشد خطراً وكارثيةً، ولذلك فالمسؤولية أكبر تجاه تعليم الناس بحقوقها وحشد القوى في سبيل التحرر وانتزاع الحقوق كاملةً، وإقامة دول مدنية شورية (ديمقراطية) حرة تُحقق فيها عدالة توزيع السلطة والثروة، ويتساوى الناس فيها أمام القانون الذي يضعه ممثلو الشعب المنتخبون بأصوات الشعب نفسه. حتى نحقق المبدأ الإسلامي الذي حورب على مدار تاريخنا البئيس، مبدأ الشورى، حيث الشعب يحكم نفسه بنفسه مسترشداً بالأنوار الإلهية والقيم والمبادئ الإسلامية العليا، والحرية على رأسها.
